

ماله او وضع اليد عليه او نقله او اتلافه ولكل من اتخذ بحقه اي اجراء بموجب هذا القانون او اي امر او تكليف صادر بمقتضاه الحق بالتعويض ورئيس الوزراء ان يحدد مقدار التعويض وان يقرر تأديته عن اي مال او عمل او اجراء خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تقديم الطلب بالتعويض، على ان يكون للمتضرر في حال عدم موافقته على القيمة المقررة للتعويض الحق باقامة الدعوى لدى المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض العادل المترتب له وفقاً لاحكام القوانين النافذة المفعول.

المادة ١١٠

وموضوع الجلسة القادمة؟

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة
يوم الاربعاء القادم الساعة العاشرة صباحاً وقرر

شطب عبارة (او اطاعتها) الواردة فيها.
السيد الامين العام: ٧ - تعيين موعد

رفع الجلسة وانتهت الجلسة.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عريبات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر
المنعقدة يوم الاربعاء ١٦/جماد الثاني/١٤١١ هجرية،
الموافق ١٩٩١/١/٢ ميلادية.

(الجلد ٢٨)

(العدد ١٥)

جدول الاعمال

الصفحة

٤

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - الاجازات والاعتذارات

١ - طلب اجازة مقدمة من سعادة النائب الدكتور همام سعيد

٣ - الردود على الاسئلة:

٤ - كتاب معالي وزير المالية رقم (١٩٣٥٨) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢ والمتضمن

الرد على السؤال رقم (٤٩) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات

هكذا من الأصل

- ٤ - استراتيجية المياه في المملكة، (لجنة خاصة).
٦
٥ - موضوع تشكيل لجنة الطوارئ
٦ - تلاوة كتاب سعادة النائب السيد سمير قعوار، تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣، والمتضمن
١٣ طلب انضمامه الى عضوية اللجنة الزراعية، بدلا من لجنة التربية والتعليم.
٧ - الاقتراحات برغبة:
١ - قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٣٠، والمتضمن رفض
القانون المؤقت رقم ٢- لسنة ١٩٨٩، قانون الحمولات المحورية للمركبات.
٢ - قرارات اللجنة الادارية:
أ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣، بشأن بعض الاقتراحات برغبة
وبعض الشكاوى.
ب - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٣٠، بشأن بعض الشكاوى.
٢٩
٣ - قرارات اللجنة الصحية وسلامة البيئة: (من الدورة العادية الاولى)
أ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦، والمتضمن البند (٣) من الاقتراح
برغبة رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة والمتعلق
بمحطة التنقية في الخربة السمراء.
ب - قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/٣/١٩، والمتضمن الاقتراح برغبة رقم
(٥١) المقدم من النائب الدكتور احمد الكوفحي، حول صرف بطاقات
تأمين صحي للفقراء.
٤٩
٩ - ما يجرد من اعمال.
٥٦
١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
٥٦
عينت يوم الاحد القادم ١٩٩١/١/٧ الساعة الخامسة مساء.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (التاسعة) من صباح يوم
(الاربعاء) الموافق ١٦/جمادى الثانية/١٤١١
هجري، الواقع في ١٩٩١/١/٢ ميلادي، عقد
مجلس (النواب) جلسته (الخامسة عشرة) من
الدورة (العادية الثانية) برئاسة (سيادة الدكتور
عبد اللطيف عريبات) وحضور عطوفة امين عام
مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السيد: همام
سعيد.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: /
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:
ليث شبيلات، طاهر المصري.

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء
ووزير الدفاع.

٢ - معالي السيد سالم مساعده: نائب رئيس
الوزراء وزير الداخلية.

٣ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين:
وزير الشؤون البلدية والقروية.

٤ - معالي السيد عبدالرؤف الروابدة: وزير
الاشغال العامة والاسكان.

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الاربعاء الموافق ١٩٩١/١/٢ م ٣

٥ - معالي السيد حكمت الساکت: وزير
الدولة لشؤون رئاسة الوزراء.

٦ - سماحة الشيخ عبدالباقي جمو: وزير
الدولة للشؤون البرلمانية.

٧ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير
العمل.

٨ - معالي السيد المهندس داود خلف: وزير
السياحة والاثار.

٩ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزير الطاقة
والثروة المعدنية.

١٠ - معالي السيد الدكتور خالد الكرکي:
وزير الثقافة والشباب.

١١ - معالي السيد يوسف العظم: وزير التنمية
الاجتماعية.

١٢ - معالي الدكتور عبدالله العكايلة: وزير
التربية والتعليم.

١٣ - معالي الدكتور ماجد خليفة: وزير
العدل.

١٤ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير النقل
 والاتصالات.

١٥ - معالي السيد سعد هائل السرور: وزير
المياه والري.

١٦ - معالي المهندس محمد العلاونة: وزير
الزراعة.

١٧ - معالي الدكتور عدنان الجليجلي: وزير
الصحة.

هكذا من الأهل

١ - افتتاح الجلسة :



سيادة رئيس المجلس : بسم الله الرحمن الرحيم . النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة .

قبل ان ابدأ بالجلسة اود ان ابارك للاخوة الوزراء الجدد في مواقعهم الجديدة، متمنيا لهم كل توفيق ونجاح والسداد، كذلك نشكر الاخوة الذين غادروا مواقعهم الوزارية الى مواقعهم النيابية ونتمنى لهم كل توفيق ونجاح ونرحب بهم في مقاعدهم الجديدة، نرحب بهم اولاً فمرحباً بكم جميعاً .

نبدأ جدول الاعمال السيد الامين العام .

السيد الامين العام : شكراً سيدي الرئيس .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

لاغياب بدون عذر .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

١ - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

سيادة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على اجازة النائب المحترم؟
الجميع : موافقون

السيد الامين العام :

٣ - الردود على الاسئلة :

١ - كتاب معالي وزير المالية رقم (١٩٣٥٨) تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٠ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٤٩) المقدم من سعادة النائب المهندس فؤاد الخلفات .

بسم الله الرحمن الرحيم، معالي رئيس مجلس النواب الاكرم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو توجيه السؤال الاتي لمعالي وزير المالية مع فائق الاحترام والتقدير،

معالي وزير المالية الاكرم، تحية وبعد، ارجو الافادة حول السؤال الاتي مع الاحترام والتقدير.

السؤال : لماذا لم يتم دعم الموظفين من غير القوات المسلحة والقاطنين في اسكان ابو انصير، اسوة بدعم القاطنين من المراد القوات المسلحة؟

النائب المهندس

فؤاد الخلفات

عطوفة رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٨٤٠/١٠/١٦/٣ تاريخ ١٢/١١/١٩٩٠ ومرفقه الاستفسار المقدم من سعادة النائب السيد فؤاد الخلفات بموضوع مساواة المدنيين القاطنين في اسكان ابو انصير مع العسكريين القاطنين في نفس الاسكان من حيث احتساب الفوائد وارجو ان ابين ما يلي :

١ - تعلمون عطوفتكم انه بعد الانتهاء من تنفيذ المشروع وعرضه على المواطنين فقد تقدم العسكريون والمدنيون وعلى حد سواء - للاستفادة منه وبسعر الكلفة المتحققة عند نهاية المشروع .

٢ - نتيجة لعدم اشغال عدد كبير من الوحدات السكنية نظرا لارتفاع قيمتها، وبناء على توصيات اللجنة المالية والاقتصادية والتخطيط، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٤٧٩١ تاريخ ١٤/٢/١٩٨٧ باعتماد الكلفة الاساسية المعلنة عند البدء بتنفيذ المشروع بدلا من الكلفة المتحققة عند نهايته للمستفيدين من المدنيين .

٣ - بناء على تنسيب سيادة القائد العام للقوات المسلحة الاردنية اصدر مجلس الوزراء الموقر قراره رقم ٥٣٦٦ تاريخ ١٦/٥/١٩٨٧ والمتضمن الموافقة على تطبيق مبدأ سعر الكلفة المطبق على المدنيين وهو السعر عند البدء بالتنفيذ ليشمل المستفيدين من ضباط القوات المسلحة الاردنية والامن العام .

٤ - بناء على تنسيب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان وبعد المداولة مع معالي وزير المالية فقد قرر دولة رئيس الوزراء بكتابه رقم ٢٦٠٢/٢/١١/٢٥ تاريخ ٢٧/٢/١٩٨٨ ان تغطي الخزينة الفوائد المستحقة على الوحدات المخصصة لضباط القوات المسلحة والامن العام في مشروع اسكان ابو انصير وكما ورد في قرار مجلس الوزراء رقم ٥٣٦٦ المذكور اعلاه وطلب وضع اتفاقية فيما بين القيادة العامة للقوات المسلحة والامن العام من جهة ومؤسسة الاسكان من جهة اخرى لتنفيذ ذلك .

كما تقدم يتضح لعطوفتكم انه تم اعتماد مبدأ سعر الكلفة عند البدء بتنفيذ المشروع على المدنيين والعسكريين القاطنين فيه واعفاء الضباط من الفوائد وذلك تمشيا مع احكام نظام اسكان الضباط الذي يقضي بعدم تحمل الضباط اية فائدة في هذا المجال .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

باسل جردانة - وزير المالية -

سيادة رئيس المجلس : المهندس فؤاد الخلفات .

السيد فؤاد الخلفات : شكراً سيدي، بالنسبة لجواب معالي وزير المالية اود ان اعقب على النقطة الرابعة في الجواب والتي تقول : وان تغطي الخزينة الفوائد المستحقة على الوحدات المخصصة لضباط القوات المسلحة والامن العام .

والسؤال هنا، لماذا تغطي الخزينة هذا

هكذا من الأهل

المبلغ وهناك صندوق خاص لاسكان القوات المسلحة، فاذا كان الامر يتعلق بالخزينة فيجب ان يتحقق مبدأ المساواة في التغطية للمدنيين والعسكريين، ولذلك انا اطلب من الحكومة ان تضع بعد ان تشكل لجنة لدراسة الموضوع دراسة مستوفية ان تضع في الموازنة القادمة ما يمكن ان يساعد في تغطية هذه الفوائد عن المدنيين غير المستفيدين واللاحقين تباعا في اسكان ابونصير وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - استراتيجية المياه في المملكة، (لجنة خاصة).

سيادة رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان عرض في الجلسة السابقة موضوع مقدم

من مكتب المجلس حول موضوع المياه، تعلمون ان مجلسكم الموقر قد طلب من الحكومة تقديم ورقة عمل حول المياه، وقدم معالي وزير المياه التقرير الذي وزع عليكم والذي في هذا المجلس، هذا الموضوع بالذات موضوع هام في ومتخصص يحتاج الى اجراءات معينة من قبل مجلسكم الموقر ليتخذ قرارات محددة بهذا الشأن، اقترح مكتب المجلس على هذا المجلس الكريم ان تشكل لجنة فنية من المجلس لما ان تستعين بمن تشاء من الخبراء لتقديم ورقة عمل مقابلة لمجلسكم مع تنسيات بقرارات محددة للمجلس ليتخذ ما يراه مناسباً منها كقرارات المجلس حول هذا الموضوع الهام، والامر مطروح على مجلسكم الموقر، الاستاذ سمير قموار.

السيد سمير قموار: سيادة الرئيس بما اني صاحب الاقتراح وارزني بهذا عشرات



نواب افدح بالرفق لجنة مؤلفة هذا الموضوع من سبعة اعضاء، على الاكثر على ان يمثل في هذه اللجنة عددا من اعضاء مجلس اللجان الدائمة والفرعية والفرع من قسم من اللجنة الزراعية وعصبة من اللجنة المالية، واحد من لجنة الشؤون الخارجية وواحد من اللجنة الادارية وواحد من اللجنة القضائية واثنين يعينهم معالي الرئيس، واريد ان اتون من احد الاعضاء وشكرا.

سادة رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: شكرا سيادة الرئيس. طبعاً المجلس هو صاحب الحق وصاحب السيادة في ان يتخذ القرار الذي يناسبه بشأن الية العمل حول اي موضوع يتعامل معه المجلس، وبالتالي من حق المجلس ان يؤلف لجنة فنية سواء بناء على اقتراح المكتب الدائم او بناء على مقدمي الاقتراح، ولكنني اريد سيدي الرئيس ان الفت النظر الى ان هذا الاقتراح بالذات اقتراح بحث موضوع استراتيجية المياه في الاردن قد طرح على هذا المجلس بناء على اقتراح مقدم من عشرة نواب، والنظام الداخلي ينص على انه عندما يقترح على المجلس بحث اي موضوع بناء على توقيع على طلب عشرة نواب او اكثر يعين المجلس موعداً للنقاش، ليناقش هذا الموضوع ليخلص المجلس نتيجة النقاش الى اي نتيجة يراها، والنظام الداخلي ينص ايضا على انه لا يجوز حتى لصاحب الاقتراح ان يقدموا الاقتراح ان يسحبوا اقتراحهم لان حق هذا الموضوع اصبح من حق المجلس مناقشته، فبالتالي قد تخلص

مناقشة المجلس الى تشكيل لجنة لكنني لا اري ان هذا الاسلوب هو الاسلوب المجدي النافع الذي يجب ان يتبع اذ يجب ان تكون اللجنة نتيجة لنقاش هذا الموضوع بعد ان قدمت الحكومة بيانها حول هذا الموضوع، الطريق الطبيعي سيدي الرئيس بعد ان تقدم عشرة اعضاء وبعد ان قدمت الحكومة وجهة نظرها ان يجري نقاش عام في هذا المجلس لاهميته ولخطورته وقد ينتهي المجلس الى قرار بتشكيل لجنة فنية او اية لجنة اخرى او اتخاذ قرارات معينة، ولذلك سيدي الرئيس ارى انه تطبيقاً لروح النظام الداخلي ارى ان يحدد موعداً لنقاش هذا الموضوع الهام والخطير ليؤدي كل عضو في هذا المجلس الكريم رايه ثم بعد ذلك نخلص الى نتيجة معينة.

لانه اريد اذ سمح لي بان اضيف اخر ملاحظة حول هذا الموضوع، من المعروف على انه اذا اريد قتل اي موضوع يحال الى لجنة معينة (وكفى الله المؤمنين شر قتال) الواقع هذا الموضوع حيوي ومهم وعلى كل عضو يرى ان لديه من العطاء ما يناسب ان يدلي برأيه في هذا الموضوع وشكرا سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور علي الحوامدة

الدكتور علي الحوامدة: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيادة الرئيس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

مع احترامي لما تفضل به معالي الاستاذ الاخ ذوقان الهنداوي ولان الموضوع، يحتاج الى

هكذا من الأهل

المبلغ وهناك صندوق خاص لاسكان القوات المسلحة، فاذا كان الامر يتعلق بالخرينة فيجب ان يتحقق مبدأ المساواة في التغطية للمدنيين والعسكريين، ولذلك انا اطلب من الحكومة ان تضع بعد ان تشكل لجنة للدراسة الموضوع دراسة مستوفية ان تضع في الموازنة القادمة ما يمكن ان يساعد في تغطية هذه الفوائد عن المدنيين غير المستفيدين واللاحقين تباعا في اسكان ابونصير وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:
٤ - استراتيجية المياه في المملكة، (لجنة خاصة).

سيادة رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان عرض في الجلسة السابقة موضوع مقدم

من مكتب المجلس حول موضوع المياه، تعلمون ان مجلسكم الموقر قد طلب من الحكومة تقديم ورقة عمل حول المياه، وقدم معالي وزير المياه التقرير الذي وزع عليكم والقي في هذا المجلس، هذا الموضوع بالذات موضوع هام في ومتخصص يحتاج الى اجراءات معينة من قبل مجلسكم الموقر ليتخذ قرارات محددة بهذا الشأن، اقترح مكتب المجلس على هذا المجلس الكريم ان تشكل لجنة فنية من المجلس لها ان تستعين بمن تشاء من الخبراء لتقديم ورقة عمل مقابلة لمجلسكم مع تنسيات بقرارات محددة للمجلس ليتخذ ما يراه مناسباً منها كقرارات المجلس حول هذا الموضوع الهام، والامر مطروح على مجلسكم الموقر، الاستاذ سمير قعوار.

السيد سمير قعوار: سيادة الرئيس بما اني صاحب الاقتراح وأزوني بهذا عشرات



نواب اقترح تاليف لجنة مؤقتة لهذا الموضوع من سبعة اعضاء على الاكثر على ان يمثل ي هذه اللجنة عدد من اعضاء او بعض اللجان الدائمة والفرعية واقترح عضو من اللجنة الزراعية وعضو من اللجنة المالية وواحد من لجنة الشؤون الخارجية وواحد من اللجنة الادارية وواحد من اللجنة القانونية واثنين يعينهم معالي الرئيس، واريد ان اكون من احد الاعضاء وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي.

السيد ذوقان الهنداوي: شكرا سيادة الرئيس، طبعاً المجلس هو صاحب الحق وصاحب السيادة في ان يتخذ القرار الذي يناسبه بشأن الية العمل حول اي موضوع يتعامل معه المجلس، وبالتالي من حق المجلس ان يؤلف لجنة فنية سواء بناء على اقتراح المكتب الدائم او بناء على مقدمي الاقتراح، ولكنني اريد سيدي الرئيس ان الفت النظر الى ان هذا الاقتراح بالذات اقتراح بحث موضوع استراتيجية المياه في الاردن قد طرح على هذا المجلس بناء على اقتراح مقدم من عشرة نواب، والنظام الداخلي ينص على انه عندما يقترح على المجلس بحث اي موضوع بناء على توقيع على طلب عشرة نواب أو أكثر يعين المجلس موعداً للنقاش، فيناقش هذا الموضوع ليخلص المجلس نتيجة النقاش الى اي نتيجة يراها، والنظام الداخلي ينص ايضا على انه لا يجوز حتى لصاحب الاقتراح لمن قدموا الاقتراح ان يسحبوا اقتراحهم لان حق هذا الموضوع اصبح من حق المجلس مناقشته، وبالتالي قد تخلص

مناقشة المجلس الى تشكيل لجنة لكنني لا اري ان هذا الاسلوب هو الاسلوب المجدي النافع الذي يجب ان يتبع اذ يجب ان تكون اللجنة نتيجة لنقاش هذا الموضوع بعد ان قدمت الحكومة بيانها حول هذا الموضوع، الطريق الطبيعي سيدي الرئيس بعد ان تقدم عشرة اعضاء وبعد ان قدمت الحكومة وجهة نظرها ان يجري نقاش عام في هذا المجلس لاهميته ولخطورته وقد ينتهي المجلس الى قرار بتشكيل لجنة فنية اية لجنة اخرى او اتخاذ قرارات معينة، ولذلك سيدي الرئيس اري انه تطبيقاً لروح النظام الداخلي اري ان يحدد موعداً لنقاش هذا الموضوع الهام والخطير ليؤدي كل عضو في هذا المجلس الكريم رايه ثم بعد ذلك نخلص الى نتيجة معينة.

لانه اريد اذ سمح لي بان اضيف اخر ملاحظة حول هذا الموضوع، من المعروف على انه اذا اريد قتل اي موضوع يحال الى لجنة معينة (وكفى الله المؤمنين شر قتال) الواقع هذا الموضوع حيوي ومهم وعلى كل عضو يرى ان لديه من العطاء ما يناسب ان يدلي برأيه في هذا الموضوع وشكرا سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور علي الحوامدة

الدكتور علي الحوامدة: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيادة الرئيس، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

مع احترامي لما تفضل به معالي الاستاذ الاخ ذوقان الهنداوي ولان الموضوع، يحتاج الى

هكذا من الأهل

دراسة فنية مع المناقشة العامة، فاقترح تشكيل لجنة للدراسة تقرير معالي وزير المياه والري وتستعين هذه اللجنة بمن تشاء من الفنيين المختصين وذوي الخبرة في شؤون المياه لجميع أنواعها السطحية والجوفية في القطاعين العام والخاص، واقترح ان تتكون هذه اللجنة متعاطفا مع اقتراح زميلي السيد سمير قعوار من النواب التالي اسماؤهم:

المهندس احمد قطيش
المهندس سمير قعوار
المهندس فؤاد الخلفات
المهندس جمال حداد

السيد سلطان العدوان، رئيس اللجنة الزراعية.

السيد نادر الظهيرات من الغور الشمالي.
السيد محمود المومل من غور الصافي.

والمهندس ليث شبيلات.
والسيد مطير البستنجي من اللجنة المالية.

من تسعة اعضاء.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكرا سيدي الرئيس.

الحقيقة، مع احترامي لما قدمه الاخوة الزملاء في موضوع اقتراح تشكيل لجنة، باعتقادي هذا المجلس فيه لجان متعددة واللجنة الزراعية موجودة في هذا المجلس وبماكانها ان تقوم بهذه المهمة وتستعين بالخبراء وان تقدم لنا رأيا مستعينة بالخبراء وتناقش عندئذ الورق

المقدم من اللجنة الزراعية والمقدمة من معالي وزير المياه، وباعتقادي عندئذ يعني لسنا من هواة ان تشكل لجانا، فاللجنة الزراعية قادرة بهذا الواجب وهذه مهمتها، ولذلك اقترح ان تسند المهمة الى اللجنة الزراعية وتستعين بالخبراء في هذا المجال وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، اذا سمح لي الاخوان ان هذه اللجنة ليست لجنة مؤقتة مع اللجان الاخرى، وانما هي لجنة ذات طبيعة خاصة تنتهي مهمتها بهذا التقرير لتقدمه للمجلس، ما ذكره معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ايضا احد الحلول، لكن اذا نظرنا الى النظام الداخلي بان طلب المناقشة هو تبادل الرأي بين الحكومة والمجلس هذا طلب المناقشة، مادة (١٠٥) مرينا عليها وحدد موعد للمناقشة، وكان جلسة المناقشة مستمرة، استمعنا فيها الى تقرير الحكومة ونريد ان نستمع الى رأي محدد من المجلس يقابل تقرير الحكومة ثم يصل ويقدم كورقة عمل للمجلس الكريم ان كان هناك مجال اقتراحات محددة او قرارات المجلس، ويجوز ايضا بالي تفضل فيه معالي ابو محمد كما وارد، لكن رأي مكتب المجلس ان الصيغة الثانية تشكيل لجنة ذات طبيعة خاصة لهذا الهدف تنتهي مهمتها بانتهاء تقديم تقرير للمجلس لبلورة بعض المشاريع لاتخاذ قرارات وبيان رأيي في بيان الحكومة، لا ان يجري نقاش عام دون تنظيم من المجلس هذه كلها وبالنهاية يعود كل الموضوع الى المجلس الكريم، بين ان نفتحه للنقاش دون ورقة عمل محددة او نفتح النقاش بورقة عمل محددة هذا هو الخلاف، اما النتيجة تعود الى هذا المجلس الكريم.

الان اذا سمح لي الاخوان هناك ثلاثة اقتراحات، فاذا رأى الاخوان ان نلخص من هذا الموضوع النتيجة واحدة ان نفتح النقاش بورقة عمل من اللجنة من المجلس، ام نفتح النقاش مفتوحا دون ورقة عمل القصص حول هذا الموضوع بس فقط، الدكتور حسني الشيبان.

الدكتور حسني الشيبان: في الحقيقة انا اعتقد ان موضوع اللجنة هو امر ضروري، هذا الموضوع في تخصص لكن الحقيقة النقطة التي اثارها معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي هي نقطة نظامية من ناحية ولا بد كما اعتقد من الاخذ بها، والاهم من ذلك ان النقاش في المجلس قبل تشكيل هذه اللجنة نصيب هدفين:

الهدف الاول:

يكمل ما ينقص فنية الموضوع وهو نقاش سياسات وليس فقط نقاش جوانب فنية، المجلس ايضا يحدد سياسات، من هنا ضرورة النقاش قبل تشكيل اللجنة، اللجنة تصيب الجانب الفني ويجب ان تصيب الجانب السياسي او السياسي الخاصة بموضوع المياه، من هنا انا اعتقد ان النقاش الذي يسبق تشكيل لجنة يكمل جوانب الصورة وتكون اللجنة قادرة على ضوء النقاش الذي حدث في المجلس ان تكون تقريرها ومن هنا فانا اتي على اقتراح الاستاذ ذوقان الهنداوي وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ المعكور.

السيد عبد الرحيم المعكور: شكرا سيدي الرئيس، الحقيقة يا اخوانا ان الحديث يجب ان يكون ناتج عن تصور واضح لهذه المشكلة وهذه

القضية الفنية البحتة، حيث هي قضية فنية بحتة بالدرجة الاولى سياسة المياه وتوفرها والتعامل معها، وبالتالي انا ارى انه لا بد من ان تشكل اللجنة ثم تقدم هذه اللجنة تقريرها للمجلس وبعد ان يكون التقرير بين يدي الزملاء اعضاء المجلس يتدارسون ثم يكون بعد ذلك النقاش بناء على ارضية واضحة وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، معالي يوسف المبيضين.

السيد يوسف المبيضين: بسم الله الرحمن الرحيم، حقيقة انا كنت بلدي احكي الشيء الي حكاه الاخ عبد الرحيم بس اردت اضيف انا بأيد ما جاء به الاخوان الاستاذ سمير والدكتور علي لان تشكيل لجنة فنية لدراسة مثل هذا الموضوع الهام ووضع تقريرها بين يدي المجلس امر فيه مصلحة عامة، والتقي مع الاخ ذوقان بك انه بعد تقديم هذا التقرير من اللجنة يجري عليه نقاش مفصل من قبل المجلس، وبالتالي يخرج المجلس في نتيجة ايجابية ان شاء الله لمعالجة مثل هذا الموضوع الهام وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الشيخ فيصل.

السيد فيصل الجازي: سيادة الرئيس ارجو اضافة لجنة الريف والبادية واتني على ما قاله الاستاذ سليم والدكتور علي الحوامدة، وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: تبلور الان عندي موضوعين، المشروع سنحدد موعد للمناقشة. اولاً: هذا الموعد للمناقشة يحدد خلال

هكذا من الأهل

الاسبوع القادم ان شاء الله يعني على أقصى تقدير مثل اليوم، نريد ان نناقش هذا الموضوع بورقة عمل او بدون ورقة عمل، هذا كل ما هنالك.

فنتطرح الموضوعين في اقتراح يقول تشكيل لجنة لتقديم ورقة عمل مهمتها فقط تقديم ورقة عمل للمجلس او فتح النقاش دون ورقة عمل، هذه البلورة نطرح الموضوعين وأيهم اقرب وابعد للاخوان في اقتراحين وثني عليهم.

الاقتراح الاول: من يرى ان نفتتح النقاش بدون ورقة عمل؟
من يرى ان نفتتح النقاش في جلسة قادمة بدون ورقة عمل؟

هكذا كما طلب الاخوان اليي يؤيد هذه الفكرة يرفع يده.

في اقتراحين ملخصهم، اللجنة الخاصة التي طرحت لتقديم ورقة عمل للنقاش، في اقتراح اخر نفتتح النقاش دون ورقة عمل او لجنة.

فالاقتراح الاول من يرى ان نفتتح النقاش دون ورقة عمل، نفتتح النقاش اولاً ثم تشكل لجنة فنية.

من يرى ان تشكل لجنة خاصة لتقديم ورقة عمل وفيها مقترحات للمجلس، من يرى ذلك؟

(موافقة)

في اقتراحين الان على اللجنة، في اقتراح من السيد سمير قعوار ويلتقي جزئياً او كلياً مع اقتراح اخر قدم من الدكتور علي الحوامدة،

اقتراح الدكتور علي الحوامدة سمي اساءة تسعة اشخاص، الاصل فيها اليي بلمحه من اقتراح الدكتور علي ان الاخوان اصحاب اختصاص وبعض ممثلي اللجان كمهندسين، الاستاذ ابو طلال.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

سيادة الرئيس الواقع ان الاستراتيجية الموجودة بين ايدينا لا تمت بصلة اطلاقاً الى النواحي الفنية، هي عبارة عن تقرير اداري مأخوذ عن عدة تقارير سابقة لها سنوات لم تنفذ ودفع عليها عشرات الالاف من الدنانير، فلماذا نعود الى اللجان الفنية.

سيادة رئيس المجلس: ما صوتنا عليها ابو طلال هذه.

السيد نايف الحديد: يا سيدي خليبي اكمل عبارة عن شغلة ادارية.

سيادة رئيس المجلس: لا اذا سمحت، نقطة نظام ابوطلال، احنا صوتنا واتخذنا قرار الان السؤال: من يشترك في اللجنة؟

السيد نايف الحديد: تشترك لجنة الريف.

سيادة رئيس المجلس: نعم سمي الاخ ابو غازي، اذا سمح لي الاخوان عندنا الان اقتراحين.

الاخ سمير قدم اقتراح باسماء محددة والدكتور علي سمي اساءة محددة في لقاء بينهم،

اذا اخذتوه بشكل عام ان يكون هناك المهندسون الزراعيون والمهندسون العامون من اعضاء المجلس ومنسوبيين عن اللجان وهذه هي اللجنة، واما ان تسموا الاسماء كما وردت من هنا، معالي ابو محمد.

السيد يوسف المبيضين: الاسماء التي اختارها الاخ الدكتور علي الحوامدة وارى فيها الكفاية ان شاء الله للقيام بهذه المهمة الجلية، وارجو من المجلس الكريم تأييد ذلك وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاخ محمد فارس.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً سيدي الرئيس، في الحقيقة انا استغرب كيف توضع لجنة باسماء محددة ونحن لا نعلم عن مدى معرفة الاشخاص اليي وردت اسماءهم وخبرتهم في موضوع المياه، الشيء الصحيح ان نطرح في المجلس من لديه الرغبة بالمشاركة، ومن لديه الخبرة وهذه مسؤولية من لديه الخبرة ليتفضل يقول انا لدي خبرة، في كثير من الحالات معلم مدرسة ييدرس رياضيات او ييدرس فلسفة ييعرف في موضوع معين اكثر من مهندس مدني في موضوع المياه.

بناءاً عليه انا اقترح عرض الموضوع على المجلس من لديه الرغبة للمشاركة بلجنة متخصصة في موضوع المياه، حتى نستفيد من تقرير هذه اللجنة وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاخ سمير.

السيد سمير قعوار: الصحيح سيادة الرئيس توخيت في اقتراحي ان يكون ممثل في اللجنة جميع اللجان المختصة في المجلس لان في جوانب قانونية وفي جوانب مالية وفي جوانب شؤون خارجية، وعندما تمثل هذه اللجان سوف يكون البحث صحيح مستفيض وبالطريق الصحيح وليس فقط اشخاص معينين وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ محمد المرعر.

السيد محمد المرعر: شكراً سيدي الرئيس، مع اقتراح الاخوة الزملاء اقترح ان تكون الاسماء ممثلة للمناطق والقطاعات وخاصة القطاع الزراعي ومناطق المملكة شاملة لكل المناطق خاصة في الشرق والشمال والجنوب وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ ابراهيم الحريسات.

السيد ابراهيم الحريسات: اقترح ان تكون القائمة التي ذكره الاخ الدكتور علي الحوامدة قائمة هي مقترحة ومن اراد من الاخوان المسجلين فيها ان ينسحب ينسحب ومن اراد ان يضاف اسمه الى هذه اللجنة يضاف حتى تشكل عندنا قائمة من الاخوان اصحاب الرغبة ومن المقترحين وتكون هي اللجنة وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: اقتراح محدد يعني يجمع بين ما طرح شكراً استاذ ابراهيم، ان الاسماء التسعة التي اقترحهم الاخ علي الحوامدة من اراد ان يبقى يبقى ومن اراد من الاخوان من

هكذا من الأهل

وجد عنده رغبة والميل والاختصاص والاستعداد ان يلتحق بهذه اللجنة الباب مفتوح هذا اقتراح الاستاذ ابراهيم، هل توافقون على ذلك؟ هذا يجمع كل اقتراحات الاخوان، من يؤيد هذا الاقتراح رجاء ان يرفع يده اليي يؤيد هذا الاقتراح خليفنا نخلص من هذا الموضوع، عدوا الاصوات اذا سمحتوا، الاقتراح هناك تسعة اسماء، من يرغب من الاخوان ان يسجل اسمه الباب مفتوح، ومن اراد منهم ان يستكشف ايضا الباب مفتوح من العشرة والشيخ فيصل الجازي في اللجنة.

موافقة.

البند الذي يليه الاخ الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ - موضوع تشكيل لجنة الطوارئ.

سيادة رئيس المجلس: لجنة الطوارئ اخوانا اثناء الدورة الاستثنائية عقد المجلس الكريم لقاء وانتخب لجنة طوارئ لمتابعة الاحداث الطارئة في الخليج وفي المنطقة، وفي وقتها اسميت اسماء من الاخوان من هذه الاسماء حوالي (١٣) اسم انتخبوا (٦) اسماء ايضا سموها لجنة التسليح وقابلت دولة الرئيس اكثر من مرة وتابعت الموضوع.

لجنة الطوارئ لها مهمات كمتابعة الاحداث السياسية وخاصة موضوع الخليج بالذات، جينا نعرض عليكم هذا الموضوع اما تفوض اللجنة السابقة او بتشكيلها من جديد وطبعاً الاراء مختلفة.

اخواناً نقرأ عليكم الاسماء ومن اراد ان

يلتحق بس نضع لها سقف اذا انكرموا، ويبقى فيها مندوبين حقيقة في وقتها بذكر انه قيل مندوبي الكتل، كل كتلة يأتي فيها واحد مندوب على اساس اختصار، لما تزيد اللجنة عن حد معين حقيقة تنسد قيمتها، سميت بعض الاسماء ي ذلك الوقت واجتمعت عدة اجتماعات، الان نعرضها على مجلسكم الكريم كلجنة شكلت في دورة استثنائية وفي غير هذه القاعة نعرض عليكم اللجنة، في اقتراحات مختلفة بعض الاخوة فمهم من يقول: ان تبقى اللجنة كما هي، ومنهم من يقول: انخلي هذا البحث للاخوان يتفقوا عليه، ويقدموا ورقة عمل باسماء يتفق عليها، ومنهم من يقول: نطرحها على الاخوان مباشرة للتسمية.

الامر كله مطروح للاخوان، الاستاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً سيادة الرئيس، بالنسبة يا سيادة الرئيس عندما الفت في الدورة الاستثنائية ولم يكن المجلس يستطيع ان يبحث كافة المواضع، اما الان ونحن في دورة عادية اعتقد انه لا داعي للجنة تبحث مواضيع معينة طالما ان المجلس منعقد وفي دورته العادية ويستطيع اذا فيه امور مستعجلة ومهمة ان يدعى المجلس فوراً للانعقاد ويبحث هذه المواضيع وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، اقتراح بعدم وجود حاجة للجنة وفي ثنية عليه، الاستاذ العمري.

السيد كامل العمري: بسم الله الرحمن

الرحيم، انا اعتقد اننا الان احوج ما نكون الى تشكيل لجنة الطوارئ، لاننا وفي وضع يستدعي ذلك، ولذلك اقترح ان تشكل لجنة الطوارئ من الاسماء التالية وهذا اقتراح وليس ملزم لاحد.

الدكتور علي الفقير، الدكتور عبدالله النور، عبدالرحيم العكور، فارس النابلسي، عيسى مدانات، الدكتور همام سعيد، ليث شيبات، الدكتور محمد ابو عليم، سليم الزعبي، نايف الحديدي، الدكتور محمد الحاج، مطير البستنجي. وشكراً

اصوات: نثني على ذلك.

سيادة رئيس المجلس: في اقتراح انه لا لزوم، وفي اقتراح بتسمية اعضاء لجنة، الامر مطروح على الاخوان، بتحبوا تصوتوا على الاقتراحين؟ من يرى انه لا لزوم لهذه اللجنة اطلاقاً في هذه الظروف بالذات؟ عدوا الاصوات اذا سمحتوا.

الاغلبية ولهذا لا حاجة لهذه اللجنة وشكراً، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦ - تلاوة كتاب سعادة النائب السيد سمير قعوار، تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣، والمتضمن طلب انضمامه الى عضوية اللجنة الزراعية، بدلا من لجنة التربية والتعليم.

سعادة رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد

ارجو ان اعلمكم برغبتي بالانضمام لعضوية اللجنة الزراعية في المجلس، راجيا التكرم باتخاذ الاجراءات اللازمة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سمير فرحان قعوار

سيادة رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على طلب الاخ سمير.

موافقة

البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧ - الاقتراحات برغبة:

١ - اقتراح برغبة رقم (١٥) تاريخ

١٩٩٠/١٢/٢٤، مقدم من سعادة

النائب الدكتور محمد احمد الحاج

بشان:

١ - ايبصال التيار الكهربائي الى

حي جعفر الطيار وحي

الفلاح بالرصيفة.

ب - فتح سوق للمؤسسة

الاستهلاكية المدنية

بالرصيفة.

اقتراح برغبة

سيادة الدكتور رئيس مجلس النواب

الاكرم.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اقتراح على الحكومة ما يلي:

١ - ايبصال التيار الكهربائي الى حي جعفر

هكذا من الأصل

الطيار في منطقة ياجوز بالرصيفة وكذلك الى حي الفلاح قرب اسكان التطوير الحضري بالرصيفة.

٢ - فتح سوق للمؤسسة المدنية بالرصيفة. الدكتور محمد الحاج

سيادة رئيس المجلس: يحول الى اللجنة الادارية.

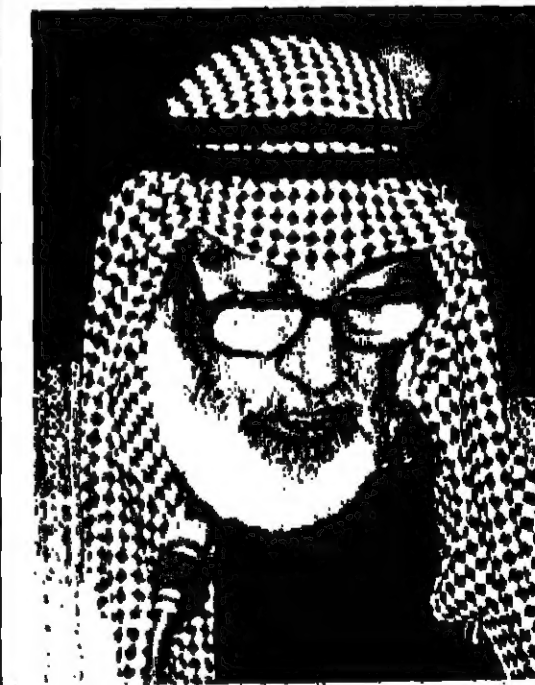
السيد الامين العام:

٨ - قرارات اللجان:

١ - قرار اللجنة القانونية رقم (٨) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٣٠، والمتضمن رفض القانون المؤقت رقم ٢- لسنة ١٩٨٩ قانون الحمولات المحورية للمركبات.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور مقرر اللجنة القانونية.

الدكتور محمد ابو فارس - مقرر اللجنة



القانونية: اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣٠، للنظر في القانون المؤقت رقم ٢ لسنة ١٩٨٩ قانون الحمولات المحورية للمركبات برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد ابو فارس واصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

الدكتور همام سعيد، ابراهيم خريسات، سليم الزعبي، عبدالعزيز جبر، نايف الحديد، عاطف البطوش، كامل العمري، الدكتور ماجد خليفة، الشيخ عبد المنعم ابو زنت، الدكتور احمد الكوفي، فارس النابلسي، محمد فارس الطراونة، عبد الكريم الدغمي، منصور مراد، عبدالرؤوف الروابدة، محمود هويل، هشام الشراي.

وقد حضر الاجتماع معالي السيد باسل جردانة وزير المالية، حيث استمعت اللجنة الى وجهة نظره حول القانون المذكور، كما حضر الاجتماع سماحة الشيخ عبد الباقي جمو وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

وبعد المناقشة والمداولة اتخذت اللجنة القرار التالي:

اولا: جاء القانون بالاحكام الرئيسية التالية:-
١ - اعطى مجلس الوزراء صلاحية زيادة الحمولة المحورية المحددة للمركبات مقابل غرامات تموينية يجلدها بقرار يصدره لهذه الغاية.

٢ - منع التقاضي بشأن الآثار المترتبة على تطبيق قرار مجلس الوزراء رقم (٩٠) بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠، الخاص بالمبالغ المفروضة على الزيادة في الحمولة المحورية بموجب القرار المذكور.

٣ - صدر باثر رجعي ليشمل كل المبالغ التي فرضت او استوفيت على الزيادة في الحمولة المحورية قبل ١٩٨٥/٤/٢٠، بالإضافة الى تلك التي فرضت او استوفيت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٨٥/٩٠.

ثانيا: يرد على القانون الملاحظات الرئيسية التالية:

١ - انه حصن من الطعن قرارات صادرة استنادا الى قرار مجلس الوزراء الصادر خلافا للدستور حيث ان قرار مجلس الوزراء فرض رسوما والرسوم لا تفرض الا بقانون (مادة ١١١ دستور)

٢ - انه منع التقاضي ومنع التقاضي مخالف للدستور خاصة وان القانون لم يستند الى المادتين (١٢٤، ١٢٥) من الدستور.

٣ - انه صدر باثر رجعي والاصل ان القوانين لا يصح ان تصدر باثر رجعي حيث اعتبر الرسوم التي فرضت او استوفيت بهذا الشأن

قبل ١٩٨٥/٤/١٠ وبعد ١٩٨٥/٤/٢٠ وحتى نفاذه قانونية وصحيحة.

ثالثا: وبالنظر الى ان القانون معروض الان على مجلس الامة وان هذا القانون قد صدر لمعالجة حالات استثنائية ومستعجلة توافرت عند صدوره، وحيث ان هذه الحالات لم تعد قائمة الان، ان سريان القانون منذ تاريخ صدوره حتى اليوم قد حصن الاهداف المتوخاة من صدوره وبالنظر الى ان بقاء القانون لم يعد له اي هدف او موضوع يعالجه بعد ان غطى اسباب صدوره فان الوسيلة الدستورية لانهاء سريان هذا القانون هي عدم اقرار هذا القانون ورفعه، وبفس الوقت فان المصلحة العامة تقتضي اقرار تصرفات السلطة التنفيذية التي ذهبت اليها بدءا من الالتزامات والجيبيات التي سبقت تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠، ومرورا بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٥/٩٠ وانتهاء بالقانون المؤقت رقم ١٩٨٩/٢، هذا مع ملاحظة ان رفض القانون لا يس مع ملاحقة ان رفض القانون لا يس العقود والحقوق المكتسبة وان الحقوق المكتسبة تشمل كافة المطالبات المتعلقة بحقوق الخزينة والترتبة في ظل القانون المؤقت المشار اليه.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

(وهنا ترأس الجلسة سعادة السيد عاطف البطوش النائب الاول لرئيس مجلس النواب)

هكذا من الأصيل



سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:
معالي ذوقان بك.

فان المصلحة العامة تقتضي اقرار تصرفات السلطة التنفيذية التي ذهبت اليها بدءا من الالتزامات والجبايات التي سبقت تاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠ ومرورا بقرار مجلس الوزراء رقم ٨٥/٩٠ وانتهاء بالقانون المؤقت رقم ١٩٨٩/٢ هذا مع ملاحظة ان رفض القانون لا يمس العقود والحقوق المكتسبة، وان الحقوق المكتسبة تشمل كافة المطالبات المتعلقة بحقوق الخزينة والمترتبة في ظل القانون المؤقت.

انتهى قرار اللجنة القانونية.

اذا كان قرار اللجنة القانونية وهذه الفقرة بالذات تقي بحقوق الخزينة التي وضع القانون من اجلها فاني اوافق على القانون بعد ان نسمع من اللجنة القانونية ما يؤكد هذا الفهم في تقريرها وشكرا سيدي الرئيس.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:
شكرا، الاستاذ عبدالسلام فريجات.

السيد عبدالسلام فريجات: سيدي الرئيس بعد تدقيق الملاحظات الواردة في البند (ثانيا) من قرار اللجنة القانونية المؤقتة والتي تؤكد بوضوح ما دام ان هذا القانون قد تضمن احكاما مخالفة لاحكام الدستور وذلك بتحصينه قرار مجلس الوزراء الصادر كما تقول اللجنة خلافا لاحكام الدستور ومنعه ايضا حق التقاضي وهو حق مصون بموجب الدستور ايضا فاني لذلك بقدر ما اتفق مع اللجنة المؤقتة في تقريرها هذه الحقائق اي انها مخالفت دستورية تضمنها هذا القانون، فاني اخالفها الرأي في النتائج التي توصلت اليها وهي رفض القانون وعدم اقراره بسبب كما ذكرت اللجنة انتهاء الغاية او الهدف

من صدوره وبنفس الوقت اقرت النتائج التي ترتبت عليه وكذلك اقرت تصرفات السلطة التنفيذية السابقة على صدوره، لقد اكدت اللجنة كما هو واضح ان القانون تضمن احكاما وافر تصرفات مخالفة للدستور ولكونه قانونا مؤقتا فانه يستند الى المادة (٩٤) من الدستور والتي تنص صراحة على وجوب عدم مخالفة القوانين المؤقتة الصادرة بمقتضاها لاحكام الدستور.

لهذا فانه من الناحية الدستورية يعتبر هذا القانون قانونا معدوما لانه باطل من اصله، والباطل لا يترتب عليه حكم او اثر، لذا فان قرار اللجنة او توصيتها باقرار التصرفات الصادرة عن السلطة التنفيذية بعد تأكيدها بان تلك التصرفات مخالفة للدستور يصبح في غير محله للسبب الثاني ان اللجنة المؤقتة اقتضت في تسيب الرفض وعدم قبول القانون على كونه قد استنفذ الغاية التي صدر من اجلها والاولى والاصح في نظري ان يكون سبب الرفض متضمنا سبب عدم الدستورية اولا مضافا اليه الاسباب الاخرى التي اوردها اللجنة.

لذا فاني اقترح على المجلس الموقر ان يكون قراره برفض القانون بسبب عدم دستوريته اولا مع اضافة الاسباب الاخرى الواردة في قرار اللجنة والطلب من الحكومة اعلان بطلانه فورا لهذه الاسباب مجتمعة حتى يترك الامر للمحاكم لشل اثره، وشكرا سيدي الرئيس.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:
المهندس فؤاد الخلفات.

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الثانية المتعقدة يوم الاربعاء الموافق ١٩٩١/١/٢ م ١٧

السيد فؤاد الخلفات: شكرا سيدي الرئيس، هذا قانون عندما صدر ترتب عليه غرامات على بعض الشركات التي قامت بالمخالفة، قسم من هذه الشركات دفعت هذه الغرامات وقسم لم يدفعها، وقد بلغ حجم الغرامات المترتبة على الشركات غير الدافعة والمخالطة ما يقارب (٢٣) مليون دينار مستحقة للخزينة، هذا المبلغ الكبير حاولت الشركات المخالطة ان تهرب منه بصورة او باخرى وعلى شكل ان تكون الغرامات على السائقين وليس على الشركات، وجرت محاولات مع السلطة التنفيذية بهذا الشأن ولكنهم لم يصلوا الى شيء ولذلك اود ان اؤكد على عدة امور:

الامر الاول:

ضرورة رد هذا القانون ووافق اللجنة القانونية كاملا.

الامر الثاني:

التحصيل وبسرعة من الشركات المخالفة لهذا المبلغ لصالح الخزينة حتى يتحقق العدل مع باقي الشركات التي التزمت بهذا القانون.

الامر الثالث:

التحذير من الطرح ان تكون المخالفات والغرامات على السائقين وليس على الشركات، وشكرا.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:

معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي الرئيس، اجد من واجبي الحقيقة في هذه المرحلة

هكذا من الاجل

من النقاش ان اشرح الاسباب الادارية والمالية لهذا المشروع حتى نستطيع ان نضع ضوابطا لاطار البحث فيه، في مطلع الثمانينات طبقت الحمولات المحورية ويمكن اخواني يبيحوا ان الطرق في اي بلد في العالم تصمم لكي تحمل اوزانا محددة لكل نوع من انواع الشاحنات واري زيادة في هذه الحمولات تدمر الطرق بتسارع خيالي، ومن الامثلة على ذلك ان الطريق المصمم لحمل (١٣) طن لتعيش (عشر) سنوات تعيش (سنة وثمانية اشهر) اذا رفعت هذه الحمولة الى (٢٠) طن ومن هنا تبدأ لنا اسباب تلف العديد من الطرق في هذه المملكة، فطبقت الحمولات المحورية في مطلع الثمانينات وبعد ازمة الخليج والحاجة لزيادة النقل تنفيذا للعقود مع الحكومة العراقية الشقيقة ولنستطيع ان نؤدي جهندا في دعم العراق الشقيق في ذلك الوقت تقدم الشاحنون بطلبات للدولة للسماح لهم برفع الحمولات ودفع غرامات على ذلك بطلب منهم، وتم الوصول الى اتفاق بينهم وبين الحكومة في ذلك الوقت ممثلة بوزارة النقل وقعوا على تلك الاتفاقيات، التي وقعت هي الشركات انهم جاهزون لدفع هذه الغرامات ولما كان لا يوجد مشروع لتقنين ذلك الامر اتفق على ان تسمى هبات، والناقل مستفيد جدا من دفع هذه الهبة لان رفع الحمولة كما اسلفت من (٢٠) مثلا الى (٤٠) طن لشاحنة ليدفع اجرة نقلها (ثمانمائة) دينار فان دفع (مائتي دينار) يبقى رابحا (ستمائة دينار) و (المائتي دينار) كانت لتغطية كلفة الصيانة التي ستحتاجها الطرق نتيجة لهذا القرار وهي لا تمثل (١٠٪) من حاجتنا للصيانة، فالأخوان يعرفون ان طريق

عمان العقبة قد تلف تلقا لم يعد بالامكان اصلاحه وقد اعيد انشاؤها وهي الان تعاني من التلف لهذا السبب ويكلفها الحالية، وهذا المبلغ لا تدفعها الشركات لان اكثر اصحاب الشاحنات يسجلون شاحناتهم لدى شركات ويدفع هذا المبلغ للشركة والشركة توصله للدولة، وقد تجمعت لدى هذه الشركات مبالغ كبيرة ليست من جيوبهم وانما هي من جيوب اصحاب الشاحنات المسجلة لديهم، واستدلوا بطريقة قانونية ان الهبة يمكن الرجوع عنها، ومن هنا جاء طعنهم بعدم الرغبة بالدفع، وبالتالي هي ليست غرامات عليهم بشكل رئيسي وانما اموال حملوها ولا يريدوا دفعها للدولة الامر الذي يعني انهم اثروا اثره غير مشروع على حساب الدولة.

ومن هنا يفهم السبب الذي حدى بالحكومة في ذلك الوقت لوضع هذا القانون لاستعادة اموال الدولة المتبقية لدى هؤلاء الناقلين وبالتالي كان راينا في اللجنة القانونية ان القانون ان كان قد خدع اغراضه واصبحت المطالبة بهذه الاموال مطالبة قانونية لم تعد هناك حاجة لهذا القانون، شكرا سيدي الرئيس.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:

السيد يعقوب قرش: بسم الله الرحمن الرحيم، يعني حقيقة انا تفاجأت بكلام وزير الاشغال حول موضوع الاتفاق مع الشركات لان المعلومات التي اخذتها من بعض الشركات للأسف لا يوجد بها هذا الطرخ، الشركات اعطتنا صورة انها فوجئت بقرار الغرامات وبأثر

رجعي وانما تكلفت بعض الشركات (عشرات) الالاف وبعضها تجاوز (مئتي) الف دينار من هذه الغرامات وانما تأخذ منها ظلما كلام وزير الاشغال انه هناك اتفاق وهناك طرح حقيقة امر مفاجيء لا ادري اذا كانت اللجنة القانونية قد اكدت واستدعت بعض اصحاب الشركات في هذا الامر قد تكون شركة او شركتين وباتي الشركات لم توقع، حقيقة الامر فيه ظلم كما سمعت من بعض اصحاب الشركات ولكن تقرير وزير الاشغال يرفع هذه المشكلة اتقنى على اللجنة القانونية ان تكون قد تأكدت من هذا الامر وشكرا.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:

معالي ابو محمد.

السيد سليمان عرار: الحقيقة دوافعي لهذا الكلام للخوض في هذا الموضوع عدة دوافع، انا من منطقة كما تعلمون، يحترف عدد كبير من اهله مهنة النقل كما انهم راجعوني عدة مرات للاجراءات التي تتم، ولهذا بادىء ذي بدء اوافق معالي الوزير على الخطر والضرر الذي يقع بالطرق نتيجة زيادة الحمولات المحورية وقد حصل اثناء ما كنت في الوظيفة انه بحثنا هذا الموضوع وهو ثابت ومعقول به في العالم كله تحديد الحمولة هذا صحيح، لكن الدولة تركت هذا الامر ولم تمضي في ايقاف زيادة الحمولة نظرا للعلاقة مع العراق ايام الحرب العراقية الايرانية، الذي اختلف معالي الوزير فيه وعليه ان معالي الوزير يقول انهم يدفعون للشركات، الحقيقة الشاحن يأخذ (خمسة دنانير) على نقل الطن المحلي لا يعقل ان يفرموه (بعضة) او

(بخمسة) اخرى او بالخمسة نفسها، الرقم ما هو صحيح اطلاقا ويبدو ان معاليه وصل اليه هذا الرقم من وزارات اخرى لان وزارة الاشغال معنية بالطريق وليست معنية بالاجرة، الجهة التي يتحدد الاجرة وزارة النقل احيانا يتدخل من وزارة الداخلية، ولهذا اعتقد الغرامات التي فرضت على هؤلاء الناس سواء كانوا شركات كبيرة ام صغيرة هي غرامات جائرة جدا واصابت معظم هذه الشركات بضرر كبير واذا دفعته وانما متأكد انها ستفلس، لا تستطيع دفع هذه الارقام لانها غرامات وكما ذكرت اللجنة القانونية غرامات فرضت بدون قانون وهي كيفية وفيها معنى العقوبة، الغرامات هذه باعتقد انا مع اللجنة القانونية برد هذا القانون ولست معها بقرارها في نهاية قرارها التي بتكلم عن ضرورة تنفيذ الغرامات السابقة.

انا ارى واقتراحي عدد ان تشكل لجنة من هذا المجلس الكريم تضم معالي وزير الاشغال ومعالي وزير النقل ومن يرغب من الاخوة الكرام وتستدعي اصحاب الشاحنات ونقابة اصحاب الشاحنات وتفهم منهم الواقع، الان في ضرر كبير في تطبيق هذا القانون هؤلاء الناس الحكومة هي التي تحدد اجرة الطن وليسوا هم، الطن حدد لما كان الدينار دينار الان يشتروا المعجل بخمس اضعاف ما كان عليه، يشتروا القطعة (بعضة) اضعاف ما كانت عليها، لا يعقل ان ننقص الطن ونقول للسيارة بدل (ثلاثين) حملي (عشرين) وتبقى الاجرة كما هي وتبقى الاسعار كما هي، اعلم ان الحكومة رفعت اجرة الطن من (خمسة دنانير) و (ثمانين)

هكذا من الأشغال

قرش الى (ثمانية) دناتير هذا الرفع غير مجزي اذا خصمت (الطوناج) في ضرر كبير في الشاحنين وفي ضرر كبير في اصحاب الشاحنات، اصحاب الشاحنات الاردنية هم كلهم اردنيون وبيعوا اسر كثيرة وفي معان بلدي اعلم ان كثيرا من الشاحنات مملكة (لعشرات) الاسر فمن حقها علينا ونحن غير ذوي اختصاص ان نستمع اليهم من لجنة يشكلها هذا المجلس وتبت في هذا الامر، اجرة طبعا توصي وزارة النقل بالاجرة المناسبة وحمولة، الحمولة انا مع معالي وزير الاشغال ب (١٠٠٪) بضرورة تخفيفها الى الحد الفني المقبول، لكنني لست معه بموضوع اخذ الغرامات الان يوقف كل الاجراءات الاخرى ويبقى هذا الامر الى ان تبت فيه هذه اللجنة لخطورته على قطاع يشمل (٥٠) الف مواطن بين عامل وسائق وميكانيكي وغيره وشكرا سيدي الرئيس.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:
سعادة رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية: شكرا سيدي الرئيس، ارجو ان ابين ابتداء انا في هذا الموضوع الذي تناقشه لسا امام رغبة او رأي او اجتهاد، ان الذي قرره اللجنة هو تأكيد حكم الدستور، وارجو ان يرجع كل منا الى المادة (٩٤) من الدستور التي تقول:

ان القوانين المؤقتة يزول مفعولها منا تاريخ اعلان بطلانها، وهذا القانون ساري المفعول حتى تاريخ اعلان بطلانها تقول الفقرة الثانية من المادة (٩٤) من الدستور: يسري مفعول

القوانين المؤقتة بالصورة التي يسري فيها مفعول القوانين العادية.

لأنها تقول: مفعول القوانين بمقتضى حكم الفقرة الثانية من المادة (٩٣) من هذا الدستور.

اي يسري مفعولها كالقوانين العادية.

اذن اية حقوق ترتبت في ظل القانون المؤقت بمعزل عن رأي اللجنة القانونية وبمعزل عن رأي الناقلين، هذه الحقوق المكتسبة التي ترتبت في ظل القانون لا تملك ان تنصرف بها بحكم الدستور بحكم القانون، فالقضية ليست قضية رأينا او رأي الناقلين.

الواقع ان المحاكم ايضا لحد الان لدينا لا تملك ان تراقب دستورية القوانين وهذا مستقر في بلدنا وفي نظامنا القانوني حتى المحاكم لا تملك ان تناقش دستورية القوانين، الجهة الرقابة على دستورية القوانين المؤقتة هي السلطة التشريعية ان تقول هذا دستوري او غير دستوري، ولكن ايضا لا تملك بحكم الدستور ان تلغي القانون المؤقت باثر رجعي لكن حكم الدستور واضح يقول:

يسري مفعول القوانين المؤقتة (كما اوضح) كالقوانين العادية حتى تاريخ اعلان بطلانها.

اذن نحن مقيدون في الدستور بحيث اننا لا نملك ان تلغي القانون المؤقت باثر رجعي، نحن فقط في القرار اردنا ان نضع الوضع القانوني امام المجلس الكريم بان اوضحنا ماهي الاحكام الرئيسية كما وجد في القرار التي وردت

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: شكرا سعادة الرئيس، الحقيقة التي بدني اطمئن فيه معالي اخي الكبير ابو محمد هذا القانون ليس قانون محولات محورية، معاليه يعرف كوزير سابق للداخلية ان الحمولات المحورية منصوص عليها في قانون السير، هذا القانون جاء لغرضين:

الغرض الاول:

هو ان يشكل لجنة لحالات استثنائية تسمح برفع الحمولات المحورية، وكانت الحالة الاستثنائية (الحرب العراقية - الايرانية) وكل المواد الاخرى هي لاجازة تلك المبالغ التي طلب من الناقلين دفعها لزيادة الحمولات المحورية وبالتالي فان ما انصرف اليه معالي الاخ ابو محمد ان تطبيق الحمولات المحورية الان خطر على الناقلين سيرتب عليهم رسوما واجورا وهم غير قادرين على دفعها قد اشارته الرجعي فيها ولكنها ليست موضوع هذا القانون، هذا القانون يتكلم عن فترة سابقة قانون السير اصبح نافذ المفعول من ٩١/١/١ ولا يجوز ان تزداد الحمولات المحورية، وفي بقيتي ان هذا الامر ليس فقط قانونا وانما فنيا انا سندم ثروة هذا الوطن التي تتجاوز قيمتها (الف مليون) دينار الان من الطرق، وانما يتلف منها سنويا باستمرار هذه الحمولات العالية يتجاوز (مئة) مليون دينار لتكون الفائدة التي تصل الى البعض (مليون) او (مليونين) او (ثلاثة) هذا الذي يؤدي الى ان تطبق الحمولات المحورية، ولكن مع هذا التطبيق لدى الناقلين كل المبررات ان يعاد النظر باسعار النقل، فاسعار النقل موضوع مختلف

في القانون المؤقت بمعزل عن رأينا به واوردنا عليه ملاحظات، قلنا السلطة التنفيذية التي رغبت بالعودة بالغرامات على اصحاب الحمولات حاولت ان تغطي ذاتها بقرار مجلس الوزراء فاكشفت ان هذا لا يغطيها، جاءت لتغطي ذاتها بقرار لجنة اقتصادي، ايضا وجدت ان ذلك لا يغطيها اصدرت قانون مؤقت (٨٩) باثر رجعي وهذا خلاف الاصل لكنه جائز، هي اصدرت قانون ب (٩٢) باثر رجعي، احنا كسلطة تشريعية قلنا في مرحلة التحول الديمقراطي علينا ان نذكر ان هذه التصرفات نعيها لكن علاجنا لما بان ترفض القانون، وان نؤكد ايضا حكم الدستور بان الحقوق المكتسبة لا تمس وهذا هو نص على ان يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة واذ هو نص الدستور، فاكندا هذه المعاني وقلنا ان حقوق الخزينة بمن يرغب وكلنا نعتقد نرغب انه اذا تناولت المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة والخزينة ستفقد مبالغ معينة اذا لم تلاحق، قلنا ان حكم الدستور تحصيل حاصل ان المطالبات وقد صدرت مطالبات وصدرت قرارات مجلس وزراء بما هي حقوق الخزينة بلغت فيها اصحاب الحمولات وهي تحت مطالبة، قلنا ان حكم القانون طبيعي ان هذه الحقوق المكتسبة لا تمس، لكن للمخالفات التي جرت وايضا بنفس الوقت حقوق الخزينة محفوظة قلنا ان هذا القانون ادى اغراضه، ولذلك نحن مع الغائه وشكرا.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: اخوانا في لدي ملاحظة الحقيقة بتصور ما في ناس مع بقاء القانون، معالي وزير الاشغال.

هكذا من الاشغال

وكلفة النقل موضوع مختلف وهي ليست مجال البحث في هذا القانون، هذا القانون كما سلفت الحديث هو لمنع الافراغ غير المشروع، ان كثيرا من الناس قد جبروا من الناقلين الفرديين خاصة اموالا ليدفعوها للخزينة ثم ابقوها لديهم وامتنعوا عن دفعها وهم يطعنون الان بعدم قانونية ذلك الدفع، هذا القانون جاء لتحصيل حق الخزينة من هؤلاء وهو حق ترتب عن مدد سابقة وليس الان، لان الان لا يوجد زيادات على الحمولات المحورية اعتبارا من الامس وشكرا سيدي الرئيس.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:

معالي وزير العمل.

معالي وزير العمل: شكرا سيدي الرئيس، الحقيقة كنت اود التعقيب على كلام معالي الاخ الاستاذ سليمان عرار لكن قسم كبير من التي تفضل الاستاذ سليمان وغطاه زميلي وزير الاشغال، بقيت نقطة واحدة اود ان اعقب عليها او ارد عليها التي هي استيفاء هذه الشركات للغرامات من السائقين الفرديين كيف تمت؟ وكيف وصل الى علم اللجنة القانونية ذلك؟

حقيقة كنت اتمنى ان يكون الاستاذ عاطف الذي يترأس الجلسة الان ان يتخلل عن كرسي الرئاسة ويشاركنا في النقاش لانه اطلعنا على الوثائق التي لديه بحكم وظيفته انذاك بان الخزينة قد اتفقت مع هذه الشركات التي كانت تأخذ الحمولات بصفة تعهد لنقلها الى العراق وكانت تأخذ بمعدل (٢٠٠) مليون طن سنوي، وكانت تتعاقد مع السائقين من الباطن مع

السائقين الفرديين وكان الاتفاق ان تدفع على كل نقلة (٢٠٠) دينار كل نقلة مخالفة يدفع عنها (٢٠٠) دينار فكانت هذه الشركات كما اطلعنا الاستاذ عاطف وهو الذي يملك اوراق رسمية بهذا الموضوع وصور عنها كانت هذه الشركات تستوفيها من الناقلين الفرديين لدفعها الى الخزينة، ولكن قسم من هذه الشركات لا زال يحتفظ بهذه المبالغ التي استوفاه من السائقين، مع انني اشارك الاستاذ سليمان عرار في موضوع رفع اجرة الناقلين والسائقين لكنه موضوع اخر كما تفضل معالي وزير الاشغال وتشكل له لجنة اخرى، لكننا بصدد الان دراسة القانون الذي يعمي حق الخزينة ويعمي حق السائقين ايضا الناقلين الفرديين الذين استوفيت منهم هذه الغرامة بموجب كتب رسمية وموجودة واتفى مرة اخرى على السيد الرئيس ان يتخلل عن كرسي الرئاسة للنائب الثاني ويشاركنا في هذا النقاش لكي يتوضح الامر وشكرا سيدي الرئيس.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:

حكيت ما فيه الكفاية الله يجزيك خير، معالي عبدالله النور.

الدكتور عبدالله النور: بسم الله الرحمن الرحيم، سيدي الرئيس اعتقد ان وجهات النظر جميعا قد عرضت.

اولا: بالنسبة لما سبق تحصيله من السائقين الفرديين الى الشركات الى الخزينة لا يؤثر عليها الغاء هذا القانون اطلاقا.

ثانيا: الامر الثاني ان الحمولات المحورية القانونية التي تحفظ الطرق منظمة في غير هذا القانون، هي منظمة في قانون السير

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:

معالي سليمان عرار طالب دقيقة، تفضل.

السيد سليمان عرار: لا انا ثاني مرة يا سيدي وهذا حق، انا ثاني مرة يا منصور، سيدي الرئيس شكرا لاعطاء الكلام بس لانه ذكر اسمي في الموضوع ولا بد ان احكي فيه ولربما اني افيد به، اللي قاله الاخ عبدالرؤف الحقيقة انا اللي خلاني ان اتكلم عن المحوريات وهذا الموضوع هو ما جرى بالامس ومحاولة لتشقيف الازدهان، زائد ان معالي الاخ عبدالرؤف هو اللي فتح باب تدمير الطرق وهي مما يعني هذا الامر ورغم انه موجود في قانون السير، فانا وافقت على القول بان هذا السير بهذه الحمولة خطر على الطرق، لكن اللي بيمنيني هنا بالمادة التي بين ايدينا قرار اللجنة، قرار اللجنة احنا موافقين على رد القانون، لكن ما افضى اليه فيها بعد عطوفة رئيس اللجنة بالقول بانه بنفس الوقت فان المصلحة العامة هنا صدر فيها برغم ان هذه القرارات كما ذكر في صدر قرار اللجنة هي مخالفة للدستور قال الان المصلحة العامة تقتضي اقرار تصرفات السلطة التنفيذية التي ذهبت اليها بدءا من الالتزامات والجايات ومرورا بقرار مجلس الوزراء هذا الجزء الحقيقة فيه تناقض كان الاولى ما دامها شغلة قانونية وغير دستورية والقانون برمته غير دستوري، احنا ما نتدخل في القانون لكن كما مجلس الوزراء بقرار منه يقرر غرامات والاصل في الزامات ان تكون في قانون، ونأتي نطالب الناس الان بالتنفيذ الاولى ان يوصي بان تعيد الحكومة النظر او مجلس الوزراء يعيد النظر بهذه القرارات السابقة واذا كان فيه ما تفضل به احد اخواني انه

الذي سرى اعتبارا من امس، وفي يوم امس كان النواب مشغولين بالحديث اما عن التعديل الوزاري واما عن الحمولات المحورية فمجرى بحث شارك به معالي عبدالكريم الدغمي وسليمان عرار وزيد الشويخ ولان حدثا قد حدث امس وهو توقف النقل لمادة الاسمنت وفقا للعقود المبرمة مع الخارج الى الجنوب وحصل توقف في قطاعات شتى.

يا سعادة الرئيس ان قطاع النقل هو ثاني اكبر قطاع في هذا البلد يكون من الخفة ويكون الحقيقة من التجاوز الكبير ان لا نتناول هذا بالبحث والفهم والتحميص، ما دام اصحاب المعالي الوزراء ولأمل انهم ينطقون باسم الحكومة لا بصفتهم نواب راوا وجهة اعادة النظر بالاسعار فليس هناك مشكلة على قطاع النقل، اما ان يحددوا الاسعار تكون اسعار ثابتة ويخفضوا الحمولات المحورية الى اقل من (الربع) في بعض الحالات وفق الشاحنة، ففي هذا هدم لبيوت كثيرة وايقاف لهذا المرفق، وبما ان السير ليس مطروحا هنا فاني اقترح الموافقة على قرار اللجنة المالية كما جاء وليس كما القانونية، وليس كما عدله الاستاذ عبدالسلام فرجات لان عدم الدستورية يقضي بالغاء حق الخزينة فيما هو متحصن لها، اذن قبول رأي اللجنة القانونية برد القانون والطلب من الحكومة على هامش البحث في هذا القانون اعادة النظر في اسعار نقل البضائع لمواجهة مشكلة توقف النقل اليوم، وشكرا سيدي الرئيس.

هذا من المرحل

لدى سعادتك معلومات كاملة لا بأس من ادلاء فيها اللجنة فأنا اقتنعت انه في جهات اخذت من الناقلين الافراد فلتجبر على اعادتها، لكن اذا في جهات ما دفعت وما قبضت وكل اللي كانت تأخذه (١١) دينار على النقلة الى العراق، كيف نحمليها الان شيء كبير؟

قرار اللجنة برمته بده كل القرارات اللي صدرت في تلك الحقبة انها تنفذ الان، وانه هذا القرار خلص حتى لو كان مش دستوري صار وانتهى، الحقيقة لا يرقى هذا الكلام الى مرحلة الدستورية لا يا سيدي، وشكرا.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: حقيقة انا عندي الاساء وشايف الكل يدور في محور واحد الان عندنا منصور مراد، عبدالله زريقات، يوسف مبيضين، يعقوب قرش مرة ثانية، سليم الزعبي، سماحة علي الفقير تفضل.

الدكتور علي الفقير: لسنا امام مشكلة النقل، باعتقادي ان هذا القانون المؤقت المطروح على المجلس الكريم تبين انه غير دستوري، وباعتقادي يجب ان نبت في هذه القضية وخاصة اننا قد ضمننا ان ما يترتب للخزينة من حقوق على الشركات التي اخذت من الناقل الفردي او من المواطن صاحب السيارة اخذت منه غرامات سواء كانت (١١) دينار كما يقول معالي ابو محمد او انها (٢٠٠) دينار كما يقول معالي وزير الاشغال، عل كلا هذا المبلغ لسنا بصدد بحثه الان، فاقترح الان ان نبت في موضوع القانون خاصة وان حق الخزينة لن يتأثر لان رد القانون ليس له اثر

رجعي، ولذلك يبقى حق الدولة وحق الخزينة قائما وعندئذ لا بأس ان نقدم اقتراحا للمجلس الكريم بمناقشة موضوع النقل برمته ويكون النقاش هذا في الجلسة القادمة او في جلسة قادمة وعندئذ يبحث موضوع كلفة النقل وتتقدم الحكومة بدراسة تفصيلية لهذا الموضوع وشكرا

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: حابين تستمروا في الحديث في الموضوع نعم، منصور مراد؟

السيد منصور مراد: سيدي الرئيس: انا ما جاء في قرار اللجنة القانونية قد فهمناه بانه يحتوي على شرط ان للاخوة في الشركات حق التقاضي، اي ان حق التقاضي لا يزال مفتوحا امام الشركات التي تقول بطلان هذا القانون دستوريا وعلى هذا الاساس تم تراكم المبالغ الكبيرة واعتقد وخاصة بعد موافقة قرار اللجنة رد هذا القانون يجب على الحكومة رفع الحجز على اية املاك لاصحاب هذه الشركات وايضا جوازات سفرهم وعدم التعرض لهم في التنقل او السفر حتى صدور قرار المحكمة، واني اثني على ملاحظة الزملاء سليمان عرار وعبد السلام فريجات وشكرا.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: سعادة رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: ارجوان اقول بكل احترام لكل ما قيل ان لا نستخدم مواقعنا في الدفاع عن عدم الدستورية تغطية للدفاع عن مصالح خاصة، نحن فهمنا ان حق الخزينة

مصلحة عامة، وقلنا حسب فهمنا القانوني والدستوري ان هذه المصلحة العامة وهي اموال الخزينة واجبة الحماية، مجلس الوزراء مهيمن على المال العام ان رأيي ان يعالج هذا الموضوع بالتخلي عن حق الخزينة هو صاحب الصلاحية في ذلك، لكن قلنا بكل وضوح الملاحظات التي ترد على القانون، فقلنا ان التغطية اللي صارت تغطية في حينها ليست مكانها، لكن قلنا ايضا حكم الدستور ما هو؟ احنا قلنا ان المادة يا اخوان بديش اظن اكرر، لا يؤثر الالغاء غصب عنا لا يمكن ان يكون باثر رجعي، فاحنا قررنا حقيقة دستورية تنفق مع الاخوان اللي معترضين على عدم الدستورية لكن نحن نقولها كسب لرفض القانون، مش كسب للتخلي عن حقوق الخزينة اللي حتى لو اردنا لا نملكه ولسنا اصحاب صلاحية فيه، صاحب الصلاحية مجلس الوزراء باعتباره هو المهيمن على المال العام عندما يتحقق حق الخزينة يملك بقرار منه ان يقول انا اعفيت ان راي وانا برأيي حتى لو نخل في هذه الحالة عن حق الخزينة يكون غخطا وايضا مخالف للدستور وشكرا.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: سعادة السيد عبدالله زريقات.

السيد عبدالله زريقات: شكرا سعادة الرئيس.

اولا: لا يجوز ان يتحمل قطاع المتعاملين بالشحن نتيجة لاختطاء الاجراءات الادارية المطبقة من قبل الحكومة اذا كان طبعا في اخطاء لاننا نتحدث، عن قضية تم قطاع واسع من ابناء شعبنا يعتمدون اعتمادا كاملا في دخلهم

على ما يأتي من الشاحنات وحسابية هذا الموضوع ولان الخسارة اذا ما وقعت وهي واقعة فعلا وتصيب قطاع واسع من المواطنين اضافة للخسارة التي تتحملها خزينة الدولة ونتيجة لسلاخ الذي يلحق بالطرق وحتى نصل الى حلول مرضية بهذه القضية اثني على اقتراح معالي السيد سليمان عرار بتشكيل لجنة وكما اقترحها معاليه للتوصل الى قناعة معتمدة على حقائق المشكلة لكلا الطرفين ولا يجوز ان تتأخذنا العاطفة في مثل هذه القضايا الخطيرة لاننا نتحدث عن خسارات كبيرة وهي بالنهاية خسارة تصيب اثارها الجميع وشكرا.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: معالي الاستاذ يوسف المبيضين.

السيد يوسف المبيضين: بسم الله الرحمن الرحيم، قبل ان ابدأ النقطة الجوهرية التي اريد بحثها في هذا المجال، اكرر ما قاله معالي الاخ وزير الاشغال على الاسباب التي دعت الى وضع هذا القانون وهي اسباب تضرب بجذور عميقة في المصلحة العامة، اريد الان ان احدث عن شيء من الذي ذكرته وهو عن دستورية هذا القانون.

اولا المادة (٩٤) من الدستور تقول:

عندما يكون مجلس الامة غير منعقد او منحلا يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يضع قوانين مؤقتة.

اذن لمجلس الوزراء الذي وضع هذا القانون حق قانوني ودستوري في وضع هذا القانون.

هكذا من الأصيل

بقي ان اتعرض لما ذكره الاخوة اعضاء اللجنة القانونية في قرارها في البند الثاني من قرارها، الحقيقة ركزوا على ثلاثة امور:

الاول: ان القانون غير دستوري

الثاني: انه ذهب باثر رجعي

الثالث: بانه قد منع حق التقاضي

ولا يسد لي من بحث دستورية هذه الامور.

اولا: ان الدستور نص في مادته (١١١) على ان لا يفرض رسم او ضريبة الا بقانون، والسلطة التنفيذية كانت في حينه لا بد لها من اللجوء الى وضع هذا القانون حتى تستطيع ان تحصل الغرامة التي ستمتها غرامة وهي في حقيقتها رسم حتى تستطيع ان تحملها وهذا حق منحها لها الدستور.

اذا هي عندما مارست هذا الحق مارسته بمقتضى المواد (٩٤) و (١١١) من الدستور مارست وضع هذا القانون.

اما ان هذا القانون ذو اثر رجعي فالفقه والقضاء مستقران في بلدنا وفي العالم على ان القوانين لها حق الرجعية، اما الانظمة فليس لها ذلك، اذا من حق واضع القانون ان يضع له اثرا رجعيا وبالتالي هذا يتمشى مع ماهو مستقر عليه في الفقه والقضاء عالميا ومحليا.

اما ان لا تسمع الدعاوى في هذا المجال فهو امر معروف لدينا بان قوانيننا في كثير من الحالات وفي كثير من المواقع قالت بان لا تسنح الدعاوى في كيت وكيت وكيت، فاذا من حق

المشروع السلطة التنفيذية عندما وضعت القانون هي حلت محل المشرع، فمن حقها ان تضع تصاعدا ان لا تسمع دعاوى في موضوع معين في مثل هذا القانون.

فاذا النقاط الثلاثة مع احترامي لما ذهبت اليه اللجنة القانونية دستورية القانون وعدم جواز اثر رجعي وعدم سماع حق الطعن هي امور الحقيقة متفقة مع القانون ومتفقة مع الدستور من جميع الوجوه بقي ان اقول رغم اني اختلف مع اللجنة القانونية الموقرة في الافتتاحية التي جاءت في البند (الثاني) من قرارها وفي فقراتها الثلاث الا انني اتفق معها بالنتيجة التي توصلت اليها وهي رد هذا القانون للأسباب التي ذكرتها وان القانون دستوري وانه قد وضع سنداً لقرارات محاكم واره فقهية من حيث الرجعية وان قوانيننا مستمرة وأخذ بمبدأ عدم سماح الدعاوى في كثير من المواقع وشكروا.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: سعادة رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الحقيقة النقاط التي اثارها معالي وزير العدل السابق ارجو ان الفت انتباهه انه عندما قلنا المادة (١١١) اشرنا اليها لا نفرض الا بقانون نحن اشرنا الى ما هو غير دستوري، قلنا انه حصن من الطعن قرارات صادرة استنادا الى قرار مجلس الوزراء، حيث ان قرار مجلس الوزراء فرض رسوما والرسوم لا تفرض الا بقانون، فالواقع التعابير التي استخدمناها باعتقادي دقيقة اشرنا الى قرار مجلس الوزراء التي جاء القانون ليس بعد ليحصله.

النقطة الثانية:

قلنا الاصل وانا شرحت ذلك ان الاصل في القوانين ان لا تسري باثر رجعي، والتي تسري باثر رجعي جوازها يأتي على خلاف الاصل، ونحن استخدمنا هذا التعبير، ونقول منع التقاضي غير تقييد التقاضي خلافا للقاعدة الدستورية المحاكم مفتوحة للجميع، الاصل ان المحاكم مفتوحة للجميع، والتعطيل الاصل فيه انه غير دستوري، هذا فهم اللجنة القانونية للموضوع.

واعود لاقول راجيا من المجلس الموقر طرح هذا القرار للتصويت.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:

انا اتصور معالي الاخ ابو محمد حديثنا كله منصب على انه صلاحية المجلس هو الغاء مشروع القانون المؤقت التي متفقين كلنا على النتيجة هي الغاء، اخوانا لا يملك المجلس اكثر من الالغاء.

السيد عبدالسلام فريجات: ماهو سبب الالغاء؟

المجلس ان يقر او يعدله او يرفضه، لكن لكل حالة من الحالات سبب.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: يا اخي عبدالسلام ابديت انت وجهة نظرك وسمعت من الجميع، التصويت هو الذي يحكم وهو صاحب القرار في الموضوع، اللجنة القانونية ابدت وجهة نظرها وانت ابدت وجميع الاخوان وجهات نظرهم.

هل في رغبة في بقاء القانون؟ او في

صلاحيات ما نصت عليها اللجنة لتتكلم في ذلك؟

موضوع النقل يبحث في موضوع اخر، اذا كان القرار تسبب اللجنة غير صحيح فمحاكمنا تنظر في ذلك اذا كان، ولذلك لا اى الا مجال التصويت عليها على هذا القرار.

من يصوت على اقبال باب النقاش؟

السيد الامين العام: الاغلبية

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس:

الاغلبية.

اذا قرار اللجنة الان مطروح على

الاخوان، قرار اللجنة كاملا

السيد الامين العام: الاغلبية.

سعادة النائب الاول لرئيس المجلس: الاغلبية على الغاء مشروع القانون المؤقت، تشكيل لجنة لدراسة وضع السير هذا موضوع مستقل غير عن موضوع القانون، تفضل معالي عبدالله النور:

الدكتور عبدالله النور: اذا بتذكر الي حكيته انا مش مع الأبقاء على القانون انا مع الغائه يعني، ولكن في اقتراح وجيه من الزميل هي ان تشكل لجنة لدراسة البحث، احنا مع الغاء القانون كويس بس الموضوع يحل مشكله الناقلين الان.

الان وصلتنا مذكرة من شركة الفوسفات يبحثي فيها المدير العام ان النقل توقف من امس في الفوسفات ايضا، احنا ازاء مشكلة علينا معالجتها.

الاستاذ الرئيس الجليل، صوت المجلس

هكذا من الاصل

الكريم بالموافقة على رفض هذا القانون
للاسباب كما جاءت بقرار اللجنة القانونية
وانتهى الموضوع، لكن اعلم المجلس بغيابك ان
النقل توقف من اسس في شركة الفوسفات من
الرشيدية والحسا والابيض وتوقف النقل لمادة
الاسمنت التي لا بد ان تلي عقود البواخر
الموجودة في العقبة والا الغرامات ستكون كبيرة.
احد الزملاء اقترح ان هذه القضية يجب
ان تدرس لمعالجتها بس انه تشكيل لجنة صغيرة
من المهتم والعارف والمختص والراغب في بحث
هذه القضية بس.
(وهنا عاد سيادة الدكتور عبداللطيف
عربيات وترأس الجلسة).

سيادة رئيس المجلس: شكرا دكتور
عبدالله، نقطة نظام للدكتور ذيب مرجي.
الدكتور ذيب مرجي: وبخصوص
هذا القانون ان نقر هذا القانون، وهناك في فقرة
في جدول الاعمال ما يستجد من اعمال ان
نبحث فيها قطاع النقل، خطينا نخلص من
القانون ونوافق على قرار اللجنة القانونية.
سيادة رئيس المجلس وهذا اللي فهمته
يعني ان موضوع القانون انتهى، بس اقتراح
اخر اقترحه الدكتور عبدالله.
وهذا هو نص القانون الذي قرر المجلس
رفضه بناء على تنسيب اللجنة القانونية).

قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ١٩٨٩

قانون الحمولات المحورية للمركبات

المادة - يسمى هذا القانون (قانون الحمولات المحورية للمركبات لسنة ١٩٨٩) ويعمل به من
تاريخ ١/١/١٩٨٩.

المادة ٢ - على الرغم مما ورد في اي قانون او تشريع اخر، لمجلس الوزراء بناء على تنسيب كل
من وزير المالية ووزير الداخلية ووزير الاشغال العامة والاسكان ووزير النقل
والاتصالات ان يزيد لمدة مؤقتة في حالات ذات طبيعة استثنائية خاصة الحمولة
المحورية المحددة للمركبات بموجب التشريعات المعمول بها وذلك مقابل غرامات
تعويضية يحددها بقرار يصدره لهذه الغاية ووفقا للشروط التي يراها مناسبة للمصلحة
العامة.

المادة ٣ - تعتبر المبالغ التي فرضت على الزيادة في الحمولة المحورية للمركبات بموجب قرار
مجلس الوزراء رقم (٩٠) الصادر بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٠ او التي فرضت واستوفيت
للسبب نفسه قبل ذلك التاريخ قانونية وصحيحة من جميع الوجوه باعتبارها غرامات
تعويضية تحققت للخرينة العامة بموجب هذا القانون. ولا تسمع اي دعوى لدى اي
محكمة سواء كانت للمطالبة باسترداد ما دفع منها او بمنع المطالبة بها او كانت حول

قانونية المطالبة بها او دفعها، وترد اي دعوى اقيمت بذلك قبل العمل بهذا القانون
وذلك في اي مرحلة وصلت اليها امام المحكمة.

المادة ٤ - يترتب على اي شخص طبيعي او معنوي استوفى او تسلم باي صفة قبل العمل بهذا
القانون او بعده من شخص اخر او من اي جهة اخرى اي مبلغ من الغرامات
التعويضية المنصوص عليها في المادة (٣) من هذا القانون او استحق عليه هو مثل
ذلك المبلغ ولم يكن قد سدده عند العمل بهذا القانون ان يرده الى الخزنة العامة او
يدفعه لها حسب مقتضى الحال باعتباره حقا لها، وذلك خلال (٣٠) يوما من تاريخ
العمل بهذا القانون، ولكل من وزير المالية ووزير النقل والاتصالات اجراء الاتفاق
مع اي شخص على الطريقة التي تمكنه من رد او دفع المبلغ المترتب بذمته من تلك
المبالغ والشروط التي يراها مناسبة.

المادة ٥ - تعتبر المبالغ التي يتقرر دفعها او يحكم بها بمقتضى هذا القانون او بموجب اي اجراء
يتخذ لتنفيذه من الاموال الاميرية ويتم تحصيلها وفقا لاحكام قانون تحصيل الاموال
الاميرية.

المادة ٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

سيادة رئيس المجلس: السيد الامين
العام.

السيد الامين العام:

٢ - قرارات اللجنة الادارية:

أ - قرار رقم (٣) تاريخ
١٩٩٠/١٢/٢٣، بشأن بعض
الاقتراحات برغبة وبعض
الشكاوى.

ب - قرار رقم (٤) تاريخ
١٩٩٠/١٢/٣٠، بشأن بعض
الشكاوى.

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر
اللجنة.

السيد داود قوجق - مقرر اللجنة

الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب
بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٣،
برئاسة سعادة السيد جمال الحريشا، وحضور
مقرر اللجنة سعادة السيد داود قوجق واصحاب
المعالي والسعادة السادة النواب:

سلطان العدوان، ابراهيم الغباشية،
عمد علي الدردور، نواف الخوالدة، عبدالرحيم
المكور، فخري قعوار،

وتغيب عن الحضور اصحاب السماحة
والمعالي والسعادة السادة:

الشيخ عبدالباقي جمو، عبدالمجيد
الشريدة، نادر الظهيريات، ذيب انيس، زياد ابو
محفوظ، فيصل الجازي، د. نايف ابوتايه.

هذا من المجلد

ونظرت اللجنة في الاقتراحات المحالة إليها، وتوصلت إلى ما يلي:

بالنسبة للاقتراحات برغبة المقدمة من السادة النواب

١ - اقتراح برغبة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي، بشأن تزويد قرى الريشة ورحمة بالماء والكهرباء.

«ترى اللجنة جواز النظر وتنسب تحويل الاقتراح إلى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية».

سيادة رئيس المجلس: كم العدد الموجود؟

بالمناسبة رجاء يعني اخوانا نتكرموا علينا بمتابعة الامور وخاصة القضايا المطروحة كلها نهم الجميع، تأمل من الجميع ان يتابعوا معنا الجلسات كلها، الاخوان معظمهم اوالاغلبية كثير في ردهات المجلس.

هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة الادارية على تحويلها للحكومة.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر:

٢ - اقتراح برغبة رقم (٦) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي، بشأن فتح مركز صحي في قرية جرف الدراويش. (تري اللجنة جواز النظر وارسال الاقتراح إلى معالي وزير الصحة).

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣ - اقتراح برغبة رقم (٧) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي بشأن تعميم الارشاد الزراعي وتعميم توزيع التراكورات والمحارث في محافظة معان.

(تري اللجنة جواز النظر وارسال الاقتراح إلى معالي وزير الزراعة).

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ فؤاد خلفات.

السيد فؤاد الخلفات: الحقيقة انا تناقشت في هذا الموضوع مع معالي وزير الزراعة على اساس ان ما خصص لمحافظة الطفيلة ومعان فقط هو تراكتور عدد (٢)، وبالتالي يعني مبدأ التوزيع لهذا العدد غير وارد بهذه الطريقة، وقد قرر هذا من قبل وزارة الزراعة ولا يوجد الا تراكتور عدد اثنين فقط للطفيلة ومعان مع بعض.

سيادة رئيس المجلس: ولهذا سيحول إلى وزارة الزراعة ويتابع هناك، تفضل استاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: بالنسبة للآليات لا تعمل عند المواطنين مجانا، تعمل مقابل اجر وقد يكون الامر مساوي او اعل مما هو في السوق المحلي، ولذلك مجرد يعني تعميم الخدمة الآلية الحديثة للمواطنين.

سيادة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة على تحويلها إلى وزارة الزراعة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر:

٢ - اقتراح برغبة رقم (٨) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي، بشأن فتح وتعميد طريق الحسينية الجفر.

(تري اللجنة جواز النظر وارسال الاقتراح إلى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان).

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر:

٥ - اقتراح برغبة رقم (٩) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب فيصل الجازي، بشأن فتح قاعة فحص لطلبة التوجيهي في ضاحية الحسينية.

(تري اللجنة جواز النظر وارسال الاقتراح إلى معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي).

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر:

٦ - اقتراح برغبة رقم (١٠) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد، بشأن تشكيل

لجنة من اعضاء اللجنة الصحية، للكشف على مستشفى الايمان في عجلون.

(تري اللجنة جواز النظر وتنسب بتحويل الاقتراح إلى اللجنة الصحية وسلامة البيئة)

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر:

٧ - اقتراح برغبة رقم (١١) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي بشأن عمل سدود في عدة مواقع في الجنوب.

(تري اللجنة جواز النظر وارسال الاقتراح إلى معالي وزير المياه والري)

سيادة رئيس المجلس: موافقة

موافقة.

السيد المقرر:

٨ - اقتراح برغبة رقم (١٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد جمال حداد بشأن:

أ - توسيع صلاحيات مديرية جوازات عجلون.

ب - تكليف مديرية السير في جرش لتقوم بعملها تناوباً خلال ايام الاسبوع في مدينة عجلون

(تري اللجنة جواز النظر وارسال البندين (أ)ب) من الاقتراح إلى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.

هكذا من الأفضل

اما البند (ج) من الاقتراح بشأن:

(توسيع محكمة صلح عجلون لاستيعاب القضايا التي تحول الى محكمة بداية اربد).

«ترى اللجنة جواز النظر وارساله الى معالي وزير العدل وترجو اللجنة من الاخوة النواب ان تكون الاقتراحات في موضوع واحد».

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.



السيد جمال الخريشا - رئيس اللجنة الادارية: بهذا الخصوص سيدي الرئيس باعتقد ان المشكل واضح وببساطة ان تصل هذه القضية الى وزير العدل التي هو يخلصها بالطريقة التي تناسب المصلحة العامة، قد تكون ما جاء على لسان الاستاذ سليم تكون من ناحية قانونية صح، وانا ما اخالفه في هذا الموضوع وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: الاخ جمال حداد.

السيد جمال حداد: الحقيقة هذا الاقتراح للمرة الثانية العام الماضي والدورة الماضية والدورة هذه وكلا الاقتراحين كان برفعها الى محكمة بداية، ولكن ارجو من الاخوان في اللجنة الادارية العودة الى نص الاقتراح واعادته الى المجلس مرة ثانية، النص واضح ورفعها لمحكمة بداية هذا كان في الدورة الماضية مع معالي وزير العدل السابق في مناقشات طويلة في هذا الموضوع وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاخ رئيس اللجنة.

الدفاع)، علما ان الاذاعة اذاعت اليوم صباحا بتمديد المدة الى ٤/٣٠.

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: شكرا سيدي الرئيس: الحقيقة هو ما قاله السيد المقرر مجلس الوزراء قرر تمديد المدة ل (اربعة) اشهر وبالتالي اصبح الاقتراح برغبة منفذا ولم يعد حاجة الى ارساله لرئيس الوزراء، وشكرا سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكرا الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة ان الاخوة النواب الذين كانوا يعني ابدوا رغبة في تمديد المدة كان رايمهم ان يكون التمديد لمدة (سنة) لان (اربعة) اشهر في اعتقادي لا تكفي لاستقرار وضع ناس قد قدموا من الكويت وناس قدموا من الامارات والوضع لا زال مضطرب، فاعتقد اننا نؤيد ان يكون التمديد لمدة (سنة) ونرجو الحقيقة ان يكون هذا ان شاء الله، شكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، يرفع لدولة الرئيس وينظر به.

السيد المقرر: بالنسبة للشكاوى المحالة اليها، توصلت الى ما يلي:

١ - الشكاوى رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٤، والمقدمة من سائقي

سيادة رئيس المجلس: شكرا، مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الذي اتى الينا هذا العام هو الموجود هنا، لكن فهمنا النص بانه بحاجة الى رفع الى محكمة بداية، اما النص كما جاء ولا نأتي بنص جديد.

سيادة رئيس المجلس: اما التصحيح وارد الي ذكره الاخ سليم ولهذا يصحح مع التعديل ويرفع الى الحكومة بالتعديل الي اقتراح، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

٩ - اقتراح برغبة رقم (١٣) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد فيصل الجازي، بشأن مطالبة سلطة الكهرباء بايصال التيار الكهربائي الى بعض المناطق في الجنوب. (تري اللجنة جواز النظر وارسال الاقتراح الى معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية).

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة. السيد المقرر:

١٠ - اقتراح برغبة رقم (١٤) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١١، مقدم من سعادة النائب السيد نايف الحديد، بشأن الطلب بتمديد مدة من يدفع بدل خدمة العلم من ابناء المعتزتين نظرا للظروف الراهنة.

(تري اللجنة جواز النظر وارسال الاقتراح الى دولة رئيس الوزراء/ وزير

هكذا من الاجل

سرفيس البارحة - محافظة اربد - بكر
بصول، فايز العطارى، وليد الكوفحي،
بكر حسني مصطفى، حاتم توفيق
صالح، عطا الكوفحي، والذي يلتصقون
بها الرافعة والعطف، بخصوص وقف
اصدار القرار الخاص الجديد، وهو موقع
غير مناسب رأي اصحاب الشكاوى.

(تري اللجنة جواز النظر وتسبب بتحويل
الشكاوى الى معالي نائب رئيس الوزراء - وزير
الداخلية).

الا ان نواب المحافظة راجعوا المعنيين وقد
توصلوا الى انتهاء الموضوع بما يرضي اصحاب
الشكاوى.

سيادة رئيس المجلس: يكتفى بذلك؟

اصوات: نعم.

السيد المقرر:

٢ - الشكاوى رقم (١٥) تاريخ
١٩٩٠/١١/٢٠، المقدمة من المواطن
خالد عبدالرحمن عمارة، يقول بانه حكم
من قبل المحكمة العسكرية مع قضية
موظفي الاراضي المساحة، يطلب
الانصاف ويطلب بقانون رد الاعتبار
ومساعدته.

(تري اللجنة حفظ الشكاوى، نظرا
لوجود مشروع قانون بذلك لدى اللجنة
القانونية، وتوصي اللجنة القانونية استكمال
النظر بهذا القانون).

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ فارس
النابلسي.

السيد فارس النابلسي: اللجنة القانونية
بحثت في قانون رد الاعتبار امس ومعرض على
المجلس الكريم في الجلسة القادمة وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ
رئيس اللجنة اي تعليق؟ شكراً.

السيد المقرر:

٣ - الشكاوى رقم (٢٩) تاريخ
١٩٩٠/١٢/١، والمقدمة من المواطن
رجاء احمد المرار - ناعور، يقول بانه دخل
الخدمة سنة ١٩٤٧ واصيب برصاصة
بالكتف الايمن بالقدس، حيث نقل الى
المستشفى للعلاج، وشفي وعاد للخدمة
واصيب ثانية برصاصة في الفخذ الايمن
ونقل الى المستشفى حيث مكث في
المستشفى (سبعين يوما) وبعدها تم فصله
من الخدمة عام ١٩٤٩).

يطلب صرف معنوية، وهو يعمل عائلة
كبيرة.

(تري اللجنة جواز النظر وارسل
الشكاوى لدولة رئيس الوزراء - وزير الدفاع).

توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها.

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر: ملاحظة:

اتخذت اللجنة بعض الاجراءات لمعالجة
بعض الشكاوى مثل استدعاء المعنيين وتكليف
بعض السادة النواب اعضاء اللجنة الاتصال

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الثانية الممتدة يوم الاربعاء الموافق ١٩٩١/١/٢ م ٣٥

بالجهات الرسمية المعنية.

امين عام مجلس الامة «اللجنة الادارية»
صالح الزعبي

سيادة رئيس المجلس: قرار رقم (٤)
السيد المقرر

السيد المقرر: اجتمعت اللجنة الادارية
لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ
١٩٩٠/١٢/٣٠، برئاسة سعادة السيد جمال
الخريشا، وحضور مقرر اللجنة سعادة السيد
داود قوجق، واصحاب المساحة والمعالي
والسعادة السادة النواب:

سلطان العدوان، زياد ابو محفوظ، ذيب
انيس، نادر الظهيريات، الشيخ عبد الباقي جو،
ابراهيم الغياش، عبدالرحيم عكور، ونواف
الحوالدة.

وتقيب عن الحضور اصحاب المعالي
والسعادة:

عبد المجيد الشريدة، فيصل
الجازي،

د. نايف ابو تايه، فخري قعوار، محمد علي
الدرودور.

ونظرت اللجنة في الشكاوى المحالة اليها
وتوصلت الى ما يلي:

١ - الشكاوى رقم (٥) تاريخ
١٩٩٠/١٢/٣، والمقدمة من الدكتور
عبدالنور احمد عزام - اربد - كفرعان
والذي يقول فيها بانه فوجيء بعدم تعيينه
رغم ان رقمه على محافظة اربد (١) وقد
عين اطباء ارقامهم بعده.

(تري اللجنة حفظ الشكاوى، لانه تبين
للجنة عندما كلفت سعادة النائب نواف الحوالدة
بمراجعة ديوان الخدمة - بان الذين تم تعيينهم من
الاطباء احق منه، لانهم اما من المفصولين سابقا
او اقدم منه في سنة التخرج او اعلى منه معدلا
سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢ - الشكاوى رقم (٤٣) تاريخ
١٩٩٠/١٢/١٥، المقدمة من (٢٥) نائبا
بشأن موضوع زيادة الرسوم على ترخيص
السيارات البكب (دبل كابينه).
(تري اللجنة جواز النظر وارسل
الشكاوى الى معالي نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية).

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٣ - الشكاوى رقم (٤٤) تاريخ
١٩٩٠/١٢/١٥، مقدمة من رئيس
واعضاء نقابة اصحاب السيارات الشاحنة
الاردنية عنهم المواطن: خالد حافظ عليان
والذين يطلبون مناقشة الحكومة حول رفع
رسوم ترخيص الشاحنات، حيث ان
الظروف الراهنة لا تسمح بذلك.

(تري اللجنة جواز النظر وارسل
الشكاوى الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير
الداخلية)

هكذا من الأصل

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٤ - الشكوى رقم (٤٥) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٥، مقدمة من المواطن عيسى ابحيح - اربد - شارع الاهرام، بشأن زيادة الرسوم على السيارات المرسيديس (اربعة سلندر نقل مشترك)، حيث بلغت الرسوم لهذا العام (٥٣٢) ديناراً كما يقولون يطلبون المساعدة.

(تري اللجنة جواز النظر وارسال الشكوى الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية).

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٥ - الشكوى رقم (٦٤) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٥، مقدمة من المواطن محمود حسن منزل خليفة، يقول بانه قد خصص له قطعة ارض في منطقة الاغوار حيث قسمها نهر الاردن الى قسمين بسبب الفيضانات، ويطلب مساعدته في الحصول على قطعة ارض بديلة لها. (تري اللجنة جواز النظر وارسالها الى معالي وزير المياه والري).

سيادة رئيس المجلس: موافقة، موافقة.

السيد المقرر:

٦ - الشكوى رقم (٤٧) تاريخ

١٩٩٠/١٢/٢٤، مقدمة من مجموعة من مزارعي الاغوار الشمالية عنهم: عدود الغزاوي، يطلبون مساعدتهم لحل مشكلتهم مع المنظمة التعاونية من اجل ابرام تسوية لجدولة ديونهم بسبب الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها الاردن.

(تري اللجنة حفظ الشكوى لوجود الموضوع لدى اللجنة الزراعية)

السيد المقرر:

٧ - الشكوى رقم (٤٨) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، مقدمة من المواطنة انتصار مصطفى حيدات - اربد، تطلب مساعدتها في التعيين، كونها قدمت طلب التوظيف منذ عام (١٩٨٣)، مشيرة الى انه قد عينت عدة معلمات من خريجات سنة (١٩٨٧) وتري انها احق منهن في التعيين وتطلب مساعدتها واحقاق العدل (تري اللجنة جواز النظر وارسالها الى عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية)

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٨ - الشكوى رقم (٥٠) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٤، مقدمة من المواطن باكير ابراهيم من الفرق، ويحمل درجة البكالوريوس في العلوم الادارية - جامعة اليرموك، لعام (١٩٨٣) وانهى خدمة العلم ولغاية الآن - لم يحصل على تعيين،

يطلب المساعدة. علماً بان زملائه في التخرج يعملون في مختلف الوزارات.

(تري اللجنة جواز النظر وارسالها الى عطوفة رئيس ديوان الخدمة المدنية)

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٩ - الشكوى رقم (٥١) (بلا) مقدمة من المواطن توفيق خليل ابوشعبان - الشونة الجنوبية، يطلب المساعدة في الحصول على وظيفة، حيث انه بحاجة ماسة لها، لانه يعمل عائلة كبيرة وهو المعيل لهم، والعائلة مكونة من (٢١) فرداً كلهم تحت سن البلوغ.

(تري اللجنة حفظ الشكوى لتعلق الموضوع بالبطالة)

سيادة رئيس المجلس: الشيخ الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم، والله الواقعة مؤلمة جداً ما شاء الله (٢١) كلهم تحت سن البلوغ، لا يجوز اطلاقاً في تصوري مع احترامي لقرار الاخوة في اللجنة الادارية ان يصرف النظر عنها لانها تتعلق في البطالة، هي ليست بطالة هي انسانية ولذلك نحال على كل للحكومة، واحد يدبر له شغلة مشكلة (٢١) واحد.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: حقيقة سيدي

الرئيس بالنسبة للحالات الانسانية غير موجودة في ديوان الموظفين، ديوان الموظفين ينفذ سياسة ما فيها هذا الجانب اللي تفضل فيه الدكتور الكوفحي، وبالتالي لا يمكن ان يعملوا له شيء الا اذا كان هو على الدور او حسب حقه، اما ان تذهب لرئيس الحكومة هذا شيء اخر وشكراً. سيادة رئيس المجلس: شكراً مقرر اللجنة.

السيد المقرر: بالنسبة لطالبي العمل الطلبات كثيرة جداً، وبالتالي اللجنة الادارية لا تستطيع ان تنظر الا في الطلبات التي يقول اصحابها بانهم ظلموا وتجاوزوا في التعيين، اما طلبات التوظيف فهي مشكلة عامة في البطالة لا نستطيع كلجنة ادارية بحثها، لذلك نسبنا هذا التنسيب.

سيادة رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: انا اقترح ان نحال الحالات الانسانية الى وزارة التنمية الاجتماعية وشكراً.

سيادة رئيس المجلس: للمساعدة او التشغيل هو طالب عمل هذا، اي ملاحظة؟ ما فيه ملاحظة.

رأي اللجنة مطروحة على الاخوان للموافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٠ - الشكوى رقم (٥٢) تاريخ

هكذا من الأشهر

١٢/١/١٩٩٠، مقدمة من المواطن محمد راكان القطامي، والذي يطلب مساعدته في مخاطبة معالي وزير الداخلية عن سبب رفض طلباته من قبل لجنة السير المركزية من اجل تشغيل باصات له بحجة ان بعض اصحاب الباصات يقومون بالاعتراض، مع العلم ان كل من اعترض ليس له حق.

ترى اللجنة جواز النظر وارسالها الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١١ - الشكوى رقم (٥٣) تاريخ ١١/٢٤/١٩٩٠، مقدمة من المواطن محمد عبدالطراونة، والذي يطلب - مساعدته من اجل تعيينه في وزارة التربية والتعليم، مع العلم بأنه يوجد شاغر له كما يقول.

(ترى اللجنة حفظ الشكوى لتعلق الموضوع بالبطالة).

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٢ - الشكوى رقم (٥٤) تاريخ ١٥/١٢/١٩٩٠، مقدمة من المواطن ابراهيم فالح حجازي والذي يطلب مساعدته في اعادة النظر في القضية العرفية رقم (٨٤/٦١٨) تاريخ ١٦/١٠/١٩٨٤

حيث حكم ستة اشهر وفصل من عمله بتهمة الرشوة، ويقول بأنه مظلوم، ورب عائلة، (والقضية كيدية) حاكمها وساهم فيها كبار مسؤولي اربد والرمثا (لمصلحة حداد سيارات (تركي الجنسية) اسمه (علي التركي ابو سمير) كما يقول. (ترى اللجنة حفظ الشكوى لصدور قرار من محكمة مختصة).

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ سليم تفضل.

السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس هذه مناسبة لتثير موضوع اعادة المحاكمة للأشخاص الذين يحكموا من قبل المحكمة العرفية، هؤلاء الأشخاص لا يتمتعوا بهذا الحق وكانوا اثناء محاكمتهم قد حرموا ايضا من حق التقاضي على درجات ثلاث وحوكموا من قبل المحكمة محكمة لا تتقيد بالاصول ومحكمة عرفية عسكرية، الحقيقة انا وجدت في هذه الشكوى مناسبة لكي يبحث امر اعادة المحاكمة لشخص بين يديه دليل على براءته، لذلك يعني ارجو ان تحال هذه للجهة المختصة لبحث امكانية اعادة المحاكمة للأشخاص الذين حوكموا من قبل المحكمة العرفية، الأشخاص الذين يحاكموا من قبل المحاكم العادية لهم طريق في اعادة المحاكمة، المحكمة العرفية الذين يحكموا من قبلها لا يوجد لهم حق لان كما نعلم باعادة المحاكمة، لذلك اقترح احالة هذه الشكوى الى معالي وزير العدل وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

يسير بنفس الطريق.

اما هذه الشكوى فتسير كما وردت من اللجنة الادارية وشكرا سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ سليم

السيد سليم الزعبي: شكرا، الحقيقة انا ادرك ماذا يقول النظام الداخلي لكنني ادرك ايضا ان هنالك حالة متكررة بقضية اعادة المحاكمة للمحكومين من قبيل المحكمة العرفية، اقترحي باحالة الشكوى لمعالي وزير العدل لعله يقدم لنا تشريعا لانصاف اي شخص ثبت انه بريء لكي يعامل شأنه شأن الآخرين الذين حوكموا من قبل المحاكم المدنية، هذا القصد من الموضوع اما حفظ الشكوى حقيقة وكأنا لم نتخذ اجراء بهذه القضية، انا ارى ان هذه القضية بحاجة لاجراء وتعمم على كل الحالات وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا مقرر اللجنة

السيد المقرر: الواقع في مثل هذه القضايا كل محكوم من اي محكمة يعتبر نفسه بريئا واذا لم يقدم اي دليل لا ننظر في الموضوع، لكن الذي يقول انه اكتشف او حصل على وثائق بعد الحكم ونفذ الحكم يمكن ان ينظر به، اما نحن نتقيد بنص النظام الداخلي وبالتالي لا نستطيع الا هذا الاجراء، اما موضوع تشريع جديد فهو ليس من اختصاص اللجنة الادارية.

سيادة رئيس المجلس: الشيخ علي تفضل.

الدكتور علي الفقير: شكرا، في الواقع

السيد رئيس اللجنة: نحن لا نستطيع ان نبحث او نتعامل مع هذه القضايا لان القضايا تمر فيها وهذه توصية اللجنة.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، معالي الاستاذ يوسف المبيضين.

السيد يوسف المبيضين: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة الموضوع الي تفضل فيه الاخ سليم عرض على المحاكم النظامية على اعلی محكمة الي هي محكمة التمييز موضوع مماثل لاعادة النظر في قضية المحسن الي كانت عرضت قضيته على مجلس النواب واعطت قرارا بان التعليمات العرفية لا تساعد على اعادة المحاكمة، انما اذا كان لدى المجلس الكريم توجه بان يضع تشريعا لهذه الغاية اذا كان بالامكان، اما اعتمادا على النصوص الموجودة فهذا غير ممكن وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، معالي وزير الاشغال

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: شكرا سيدي الرئيس، يعني كنت اتفق على اخي الحبيب الاستاذ سليم الزعبي عضو اللجنة القانونية التقيد بالنظام الداخلي لان ما يتكلم عنه احد امرين:

اما انه طعن بقرار المحكمة مسبق ونطلب من وزارة العدل ان تجد سبيلا.

اوانه طلب لاعادة محاكمة مثل هؤلاء الأشخاص، وهذا يحتاج بتعديل قانوني وهناك سبيل رسمه النظام الداخلي للتقدم بطلب لوضع قانون او تعديل قانون، اتفق على الاخ الزميل ان

هكذا من الأفضل

موضوع مبدأ إعادة المحاكمة سواء كانت المحاكم مدنية بمراتبها الثلاث أو محاكم عسكرية ذات الدرجة الواحدة باعتقادي هذا الباب اذا فتح ارى ان كل قضية ستكون عندئذ عرضة لثن يطلب الى إعادة محاكمتها، ومن المعروف في الفقه القانوني والقضائي ان تطبيق القواعد العامة احيانا يربح كثيرا جدا في قضايا عديدة، من هنا نجد في محاكمنا مبدأ التقادم ليس من باب انه غير محقق بل من باب انه محقق تباطيء في طلبه بحقه، لذلك لا ينظر فيه اذا مضى زمن معين مع تسليمنا بانه محقق في طلبه لانه اعتدى عليه، باعتقادي تقرير المبادئ العامة ضروري جدا واذا فتحنا مثل هذا الباب فمعنى ذلك باننا بحاجة الى سلك قضائي ربما يحتاج الى عشر اضعاف ما هو موجود حاليا زد على ذلك ولنا سابقة في التاريخ الاسلامي :-

ان سيدنا عمر رضي الله عنه حكم في قضية ارثية، ثم بدا له رأي اخر في قضية ثانية بعدها، وحكم في الثانية حكم يخالف ما حكم به في القضية الاولى، فجاء صاحب القضية الاولى يطالب فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما نقضي.

فتقرير قواعد الفقه تقضي ان يبقى القضاء مستقرا، وان نصدر مثل هذه التهم في الواقع فهو من باب ابداء الناس وايداء القضاء وايداء الثقة العامة في القضاء.

مع اعتقادي ايضا ان المحاكم المدنية فيها من التجاوزات والسلبيات ما يزيد عن المحاكم العسكرية وهذا يقتضي ان نضع تشريعا ان كان ولا بد لجميع المحاكم وهذا يقتضي ان نعمل

المحاكم مش ثلاث مراتب، عشر مراتب وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: اعتقد ان القضية اصبحت الان يعني واضحة الحق على الاستاذ سليم يحلها سليم، معالي ابو محمد.

السيد يوسف المبيضين: المحاكمات الجزائية لدينا الساري المفعول يأذن لوزير العدل بان يطلب إعادة المحاكمة في القضايا الجزائية لا الصادرة عن المحاكم النظامية، لكن الاحكام الصادرة عن المحاكم العرفية لم تقرر المحكمة العليا جواز إعادة المحاكمة فيها بطلب من وزير العدل، فالمطلوب هو اذا رأي المجلس الكريم مرة اخرى ان يضع تشريعا لهذه الغاية فهذا ممكن.

سيادة رئيس المجلس: اظن الموضوع اخ سليم دخلتنا فيه كلام صحيح، موضوع البحث مباحث في اللجنة القانونية بصورة اوسع، وهناك ابواب اخرى غير هذا الباب اللي ندخل منه لهذه القضية، اعتقد ان الكلام اصبحت يؤكد كله على هذه النقطة.

موافقة على توصية اللجنة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٣ - الشكوى رقم (٥٥) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢١ مقدمة من المواطن علي ضيف الله ابو عطية / الاغوار الشمالية، والذي يطلب مساعدته في توظيف ابنه، (نشأت) علما بان المذكور خريج كلية حوارة سنة ١٩٨٤

(تسرى اللجنة حفظ الشكوى لتعلق الموضوع بالبطالة)

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٤ - الشكوى رقم (٥٦) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٥، مقدمة من لجنة العاملين في مستشفى الاميرة بسمة، يستعرضون اوضاعهم الوظيفية غير المستقرة في المستشفى، ويطلبون دعمهم ودعم المستشفى ماديا واداريا وفنيا وذلك للمحافظة على حقوقهم المكتسبة، وتعلق المشكلة بصورة رئيسية حول الاتفاقات بين المستشفى وجامعة العلوم والتكنولوجيا.

(تسرى اللجنة جواز النظر واحالتها الى اللجنة الصحية).

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ

عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم، الحقيقة الرجوع الى الشكوى انا بشوف اللجنة الادارية كل شيء موافقة ويحيل وماشي، الشكوى لم يجدد الموضوع فيها يعني كلام عام فلذلك اى ان لا تقدم الشكوى او اللجنة شيئا للمجلس الا ان يكون المطلوب واضحا بالضبط، فالمطلوب في الشكوى ليس واضحا ولذلك انا ارى إعادة هذه الى اللجنة وتستفسر اللجنة من صاحب الشكوى اذا كان هذا وترد وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الشكوى واضحة تماما، واللجنة بحثت الموضوع واشترك في البحث نواب المحافظة الذين تابعوا الموضوع في الجامعة والمستشفى وهم يطالبون مطالب عينة وفنية، طبية فنية متعلقة في امور اكايدية وفنية وهذا من اختصاص اللجنة الصحية لذلك نسبت اللجنة تحويل الموضوع للجهة المختصة لتستطيع ان تعطي الرأي الصحيح.

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٥ - الشكوى رقم (٥٧) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥، مقدمة من المواطن جعفر موسى صلاح، والذي يطلب مساعدة مالية، علما بانه اجرى عملية (طرف صناعي) كلفته (٦٠٠) دينار، استدان هذه المبالغ من الناس.

(تسرى اللجنة جواز النظر وارسالها الى معالي وزير التنمية الاجتماعية)

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: اذا تحول المجلس الى ديوان للتوظيف وديوان للمساعدات فهذا باب لم تسع له كل جلسات مجلسكم الكريم، انا اعتقد ان هذا الموضوع لا يجوز ان يحول الى اللجان، هذا معالي الرئيس يكتب به للجهة المختصة فلا يضيع وقت لجنة ومجلس، في الحديث عن تعيين او مساعدة وهذا

هكذا من الأشغال

باب اذا قرىء في الصحافة غدا فستقبلنا اكثر مما تستقبل وزارة التنمية الاجتماعية وشكرا سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس حقيقة انا مع هذا الكلام الي تفضل به معالي وزير الاشغال وكثير من القضايا التي تصل الى اللجنة الادارية حقيقة من الصعب اني احكي عنها لاكثر من سبب، وبالتالي احنا ملزمين بان اي شكوى تأتي الى اللجنة ان نتعامل معها حسب النظام في هذا الشكل، الا اذا المجلس اقر شيء معين او وضع قاعدة معينة او عملنا تحديدات معينة انا مع هذا التوجه وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الدكتور فوزي الطعيمة.

الدكتور فوزي الطعيمة: شكرا سيدي الرئيس، انا اؤيد ما جاء من الاستاذ عبدالرؤف الروابدة بخصوص هذه الشكاوى الفردية المتنوعة والتي تأخذ من وقت هذا المجلس الكثير، انا اقترح ان تحول او ان تعطى اللجنة الادارية صلاحية بان تتصرف في هذه الشكاوى الفردية بالطريقة التي نحمدها مناسبة اما بتحويلها للجان المختصة او بالكتابة مباشرة للمسؤولين المعنيين بهذه القضايا، اما ان تأخذ القضايا الفردية الى تلك القضايا التي يمكن ان تعمم على مجموعات من الناس او فئات من الناس.

اما القضايا الفردية والشكاوى بهذه اعتقد

انها هدر لوقت المجلس وهدر لوقت اللجان وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا مقرر اللجنة.

السيد المقرر: فيما يتعلق بالشكاوى الفردية والعرائض حسب النظام الداخلي لا بد من الرئاسة عندما تتوفر الشروط من تحويل هذه الشكاوى الى اللجنة، واللجنة حسب النظام الداخلي ايضا تتصرف هذا التصرف لذلك المطلوب الاسراع بتعديل النظام الداخلي بحيث تستطيع رئاسة المجلس واللجنة التصرف على ضوء التعديل الجديد، اما في الوضع الحالي لا نملك كلجنة الا ان نتصرف بهذا الشكل.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الدكتور الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم، ان احالتها على وزارة التنمية الاجتماعية لا تعني بالضرورة ان يعطى المبلغ المقرر، هناك دراسة اجتماعية دقيقة وقد يعطى كلا او بعضا وقد لا يعطى، ونحن عندما نرحم هؤلاء يرحمنا الله عز وجل (ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء) ننصر ونرزق بالرحمة هؤلاء، ولذلك نحن نرحم انفسنا عندما نبحت في هذه القضية، اما الضعيف اذا صرفنا النظر عن قضيته فهذا في تصوري بحجة كثرتهم نحن لا نعطي كل واحد الا اذا اثبتت الدراسة انه محتاج وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، ملاحظة معالي وزير الاشغال في قضية محددة وهي طلب

(١٩٦٠) وبقي في الخدمة لغاية سنة (١٩٦٧) وانتهت خدماته بناء على طلبه، ثم عمل في وزارة المواصلات بوظيفة مأمور مقسم عام (١٩٧٠) ولغاية (١٩٧٢) وانهى خدمته بناء على طلبه، وما زال على رأس عمله، تقدم مع بعض زملائه بطلب تصنيف في نهاية عام (١٩٨٧) ولم يتم تصنيفه، راجع عطوفة امين عام السلطة آنذاك الدكتور محمد بني هاني حول عدم تصنيفه، فاجابه بالرفض،

(ترى اللجنة جواز النظر وارسالها الى معالي وزير المياه والري)

سيادة رئيس المجلس: معالي وزير الاشغال.



معالي وزير الاشغال العامة والاسكان: جاء على بالي اليوم كثير احكي كتاب،

مساعدة وليست شكوى، والطلب هنا ان موضوع الشكوى قضية هي طلب مساعدة وليست شكوى تتوفر فيها مواصفات ما جاء في النظام الداخلي، ولهذا المجلس الكريم اذا رأى التوجيه فقط للجنة الادارية وبقية اللجان ان تلتزم بالنظام الداخلي الصحيح ولكن في القضايا التي يمكن ان يكون لها طريق اخر غير عرضها على المجلس واخذ كل هذا الوقت ان تفوض اللجنة الادارية بهذا الامر، مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الواقع هذا الكلام جميل لكن الامانة العامة للمجلس هي التي ستمارس يعني تمييز بين الشكوى وبين الطلب بحيث لا يخال الى اللجنة الادارية الا العرائض التي تحمل صفة الشكوى، ممكن بيت من الامانة العامة.

سيادة رئيس المجلس: حقيقة ليس من الامانة العامة فقط وانما اللجنة اذا وصلها شيء من هذا القبيل ان لم تكن شكوى ولها ابعاد محددة تتوفر فيها ان تكون شكوى تقدم ان يتصرف بها اللجنة من ابواب اخرى وتعرض على المجلس، ويتوقع ان هذا هو المقصود والكل عانيه، فالامر موافق عليه موافقة على هذا الكلام؟ موافقة.

شكرا، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

١٦ - الشكوى رقم (٥٩) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧، مقدمة من المواطن

صالح عمدة عقلة الصلاخات - مديرية التشغيل والصيانة - دير علا، يقول بانه عمل في القوات المسلحة الاردنية منذ عام

هكذا من الأهل

سيادة رئيس المجلس: الشيخ الفقير.

الدكتور علي الفقير: افهم من هذه القضية انها ليست قضية متقاعد يطلب عملا، انما يطلب اعتراف بشهادة وخبرة، فهي قضية فنية تتعلق بوزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة، باعتقادي هذه امور يعني هو يريد ان يشتغل في قطاع خاص وليس في قطاع عام، فاذا هو يريد ان يعترف بشهادته او خبرته ان يعطى وثيقة بأنه يستطيع ان يمارس هذه المهنة، فهذه شكوى حقيقية وليست من باب البطالة والتقاعد.

سيادة رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر: موضوع الشكوى يطلب بايجاد عمل ثم يبرر بعد ان تقاعد من الجيش وكان يخدم في الخدمات الطبية الملكية كان مساعد صيدلي ولم يكن له خبرة سابقا اكتسب الخبرة هناك، الا ان وزارة الصحة والصيديات لا تعترف بهذه الخبرة بان تؤهله للعمل فهو يطرق الموضوعين: الطلب الاول عمل، والطلب الثاني موضوع الخبرة.

الدكتور علي الفقير: طلب العمل لا نبت فيه لكن الموضوع الثاني الطلب نبت فيه.

سيادة رئيس المجلس: طلب المعادلة ايضا غير وارد لان في ظل معادلة عامة تأخذ بها اللجنة، البند الذي يليه.

السيد المقرر:

١٨ - الشكوى رقم (٦١) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧، مقدمة من السيد اسماعيل دهيمان الزين - محافظ سابق

هذه ليست ايضا شكوى، هذه عبارة عن عريضة رجاء للتصنيف لان المفروض في المشتكى ان يبين ان حقه قد تم التجاوز عليه او انه لم يصل الى حقه، اما اذا كان لافترض لا يوجد شاعر لغايات التصنيف ولم يصنف من هو اقل منه اقدمية ومؤهلات، فهذه فقط عبارة عن رجاء ارجو تصنيفه يقول، وهي بالتالي ليست شكوى وليست من صلاحيات اللجنة الادارية وكنت اظن ان مثل هذه القضايا من الامانة العامة تحال الى معالي رئيس المجلس الذي يتصرف بها بالشكل الذي يراه مناسبا، فهي ليست شكوى، شكرا سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: يعني حقيقة بنفس المعنى السابق، كل هذه القضايا سواء طلب مساعدة او طلب انصاف من حيث ان يأخذ دوره بقضية عادية وليست شكوى ذات ابعاد، هذه من ابعاد القضية التي تحول للمجلس، واتوقع بنفس المعنى السابق، تفضل.

السيد المقرر:

١٧ - الشكوى رقم (٦٠) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٧، مقدمة من المواطن المتقاعد عيسى محمد الشويكات، مساعد صيدلي كفرنجة - عجلون وله خبرة طويلة في هذه المهنة الا انه عندما يطرق الباب من اجل العمل في الصيدليات يرفضون طلبه، بحجة ان مثل هذه الشهادات غير معترف بها في وزارة الصحة، ويطلب المساعدة.

(تري اللجنة حفظ الشكوى - لان الامر يتعلق بالتقاعد والبطالة

والسيد خلف احمد المحارمة - محافظ سابق واحيلا على التقاعد ويرون ان في هذا ظلم لهم وانه اجراء تعسفي، ويطلبون تشكيل لجنة استثنائية، يكون لها صلاحيات النظر في قضايا الفصل والاحالة على التقاعد، وبذلك حماية الموظف من التعسف.

(تري اللجنة جواز النظر وتنسب الى مجلسكم الكريم تخصيص جلسة خاصة لمناقشة موضوع التقاعد المدني والعسكري بشكل عام)

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ جمال حداد

السيد جمال حداد: شكرا سيدي الرئيس، اني لم اري شكوى بعينها في كل الشكاوى التي تقدمت، فقانون التقاعد سواء كان عسكري او مدني من يظلم فهناك محكمة العدل العليا، ان لم يكن مستند الى قانون هناك محكمة العدل العليا، اذا كان هذا المجلس سيكون كما تفضل وزير الاشغال مركز لتوزيع الوظائف والتعيينات ولي رجاء ان اعرف في وزارة التنمية الاجتماعية في الشكوى السابقة مفتوحة للجميع هذا هناك محكمة العدل العليا، اذا كان المجلس سيقى وقته للشكاوى من هذا النوع انا اعتقد انه مهدر للوقت، واقتراح تكليف اللجنة القانونية لاعادة صياغة مهام اللجنة الادارية للنظر في الشكاوى والقضايا لاننا سنواجه اكثر من هذا وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة: بخصوص مايرد للجنة الادارية حقيقة اي شيء جاء نعتبره شكوى وبالتالي مضطرين نتعامل مع هذه القضايا، الامانة عليها واجب ان تصنف هذه الامور ولا ترسل للجنة الا الشكوى حتى نأمل عليها، اما ما ياتينا مضطرين بحكم النظام ان نطرحه للمجلس، هذا بخصوص الشكاوى اما بالنسبة للشكوى (١٨) احب ان اعلق عليها اذا كنت حاب اني اعلق على المحالين الاثنين الي هم محافظين، او اذا المجلس حاب اني اوضح فان على استعداد لاني اجتمعت معهم وفهمت قضيتهم جيدا وعندي خلفية كبيرة عن هذا الموضوع الي هو ايضا قسم من الزملاء النواب اجتمعوا معهم وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: مقرر اللجنة عام وليس خاص، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: ارجو ان ابين ان قانون التقاعد المدني والعسكري هو النظام القانوني الذي يحكم هذه الحالة، فمن لديه ملاحظات او تعديلات او تغيير فطريقه القانوني محدد، وايضا فيما يتعلق بالرقابة على التطبيق هناك محكمة عدل عليا اعطيت صلاحيات موسعة باوسع ما يمكن رقابتها تشمل اي حالة دون قيود وهي الطريق الصحيح الواقع للنظر اي ظلمة ترد من متقاعد، ومن وجهة نظري انالا اري حقيقة محل لتوصية اللجنة مع كل الاحترام واري حفظ هذه الشكوى.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الدكتور محمد الحاج

هكذا من الأهل

الدكتور محمد الحاج : انا اعتقد ان اللجنة عندما رأت عقد جلسة خاصة لمناقشة موضوع التقاعد قد انطلقت من شكاوى كثيرة غير هذه الشكاوى ايضا وتكرر شكاوى حقيقة في كل يوم من موظفين سواء كان مدنيين او عسكريين يحالون على التقاعد تعسفاً ودون ابداء الاسباب واحياناً يكون السبب تافه جداً ومع ذلك تمسك بحقه المسؤول ولذلك انا ارى ان يجاز وان يتوجه المجلس لعقد مثل هذه الجلسة لمناقشة ذلك وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، ارجو ان اذكر المجلس اننا مجلس تشريعي مهمتنا التشريع ومراقبة التنفيذ، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير : بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس.

حقيقة في موضوع التقاعد المدني والعسكري قد يكون هناك فرص للعدالة اكثر للمتقاعدين المدنيين في ان يعرفوا عن أنفسهم الظلم اذا وقع ظلم عليهم من خلال المحاكم، ولست بصدد بحث هذه القضية بالذات فقد يكون الاخوان الكريمان اللذان ورد اسمهما في هذه الشكاوى قد يكونا معظوظين اذا اعطيا فرصة طويلاً جداً في الخدمة واخذوا من الحقوق ما يفي بحقوقهم، لكنني اناقش قضية جوهرية لا بد ان تبحث في هذا المجلس الكريم وكنت سابقاً ابحث هذا في كل قائمة تعرض على مجلس الوزراء خاصة قوائم الضباط المتقاعدين وضباط الامن المتقاعدين وهذه مشكلة في الواقع تهم الوطن وانا على يقين من اننا في هذا البلد بتنا نشترى عداوة ابناء القوات المسلحة للقوات

المسلحة ولهذا البلد وذلك من خلال الاحالات المبكرة على التقاعد في سن ربما يكون اقرب الى سن التكليف، فانا اعرف عديداً من الشباب لم يبلغوا (الاربعين) من عمرهم بمجرد ان بلغ (١٦) عام وهو يحمل لقب الركن ودخل جميع الدورات العسكرية ومحال مزاجياً من خلال احتسابات معينة ومحسوبات معينة انا على اطلاع في هذا الموضوع وكنت بحثت هذا مراراً حتى اصبح من الامور البديهية ان تبحث هذه القضية في مجلس الوزراء، ولذلك ارى ان هذه قضية تهم الوطن ويجب ان يبحث المجلس الكريم قضية الاحالات المبكرة لضباط القوات المسلحة لان ذلك يضر بجيشنا وسمعة بلدنا وبانتماء انساننا ومواطننا لهذا البلد والقوات المسلحة باعتقادي هذا الامر جدير بالبحث وليس جانبياً او فرعياً وان كنا في مجال التشريع والمراقبة فهذه من اوليات مراقبتنا في عملية اطمئنان جندينا وضابطنا على وجوده في خدمته في القوات المسلحة.

انا اعرف ان ضابطاً عندما يرفع لمقدم بعد (١٦) عام ويكون قد بلغ ابنه (١٨) عام انهي التوجيهية ودخل الجامعة الان وهو لا يملك الا راتبه التقاعدي لا يتجاوز (١٢٠) دينار كيف يتسنى لشئ هذا الانسان الذي لا يستطيع بقرارات مجلس وزراء ان يعمل في حفل الدولة مرة اخرى والقطاعات الخاصة مغلفة دونهم ايضا، لانهم لا يجيدون ان يعمل في هذه الاجواء

عسكريون او ومن لهم خبرة عسكرية سابقة لاعتبارات متعددة لسنا بصدد ايرادها الان، وهذا الانسان لا يستطيع ان يمارس عملاً حراً

لانه لا يملك مالا لان رواتب القوات المسلحة لا تساعد انساناً ان يكون صاحب ثروة مالية وراسمال يستطيع ان يجد عملاً حراً لنفسه، لذلك نحن نقذف هؤلاء الى الشارع ليكونوا فريسة للجوع والامهال والاحباط، باعتقادي هذا عمل يضر سمعة بلدنا لا ينبغي ان نسكت عليه فيجب ان نقول منا الان يجب بحث هذا الامر تفصيلاً وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر : بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً سيادة الرئيس، حقيقة ان امور التقاعد تحكمها قوانين، فاذا اردنا ان نبحث سياسة التقاعد وان القانون يمنع هذا التقاعد من (١٥) سنة، بحاجة الى مشروع قانون جديد، والحقيقة ان الكلام يعني العاطفي شيء وان الكلام في القوانين بحاجة الى كلام قانوني، ومن هنالا اتكلم بالنسبة للشخصين الي هم متقدمين ويبت في امورهم اللجنة الادارية لكن اتكلم بشكل عام ان المتقاعدين قد يطلب هو ان هو بلغ (١٥ او ١٦) يطلب هو التقاعد لان لديه مجالاً اخر فنحن لا نندري، ولذلك ما دام القانون هو الذي يحكم هذه المسيرة نحن نؤيد المسيرة القانونية، ولكن اذا رجع المجلس ان يبحث السياسة بشكل عام وهذا امر غير القانون الحقيقية يحول توصية الى مجلس الوزراء ان لا يحيل الى التقاعد منهم في سن صغير وشكراً.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، ارجو ان يكون النقاش منصفاً على موضوع البحث كيف نعالج هذه القضية وليس على قضية كذا وكذا

وكذا، ارجو ان نوجه النقاش مباشرة ان هناك قرار لجنة ادارية وتنسيب لها بموضع معين، الدخول الى هذا الموضوع من اي باب؟ من هذا الباب او من اي باب اخر ارجو ان ينصب مباشرة على موضوع البحث وان لا نخرج عن موضوع البحث، معالي وزير الاشغال.

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان : شكراً سيدي الرئيس، تنسيب اللجنة الادارية شقان :

الاول : هو جواز النظر، بمعنى اخر ان يطلب من الحكومة اعادة النظر باحالة هذين الشخصين، انا لا اتكلم عن شخصيهما اللذين احترمت وأوجلت لكن لساذ هؤلاء وليس كل متقاعد، وهل سيتدخل المجلس في القناعات الادارية للسلطة التنفيذي وبالتالي يقرر لها من يعمل ومن لا يعمل، ثم تراقب في انجازها، انا لا اظن ان اي شخص يشتكي اذا لم يورد قضايا محددة ومخالفات ثابتة ننظر كمجلس في قضيتهم، والا فالمحاكم امامه تستطيع ان تعيد له حقه، اما ايضا جلسة المناقشة انني على اخواني الكرام ان يعرفوا ان المناقشة ستكون مضيعة للوقت ان لم تكن في موضوع محدد، الاخوان الذين يرون ان هناك حاجة لتعديل قانون التقاعد مدنياً كان ام عسكرياً، لديهم القدرة على ان يقدموا مشروعا لهذا الموضوع تكون جلسة مناقشته هي جلسة لمناقشة التقاعد المدني او العسكري، فان وصلنا الى قناعة ياخذ طريقاً دستورياً لقراره، شكراً سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس : شكراً، علماً بان هناك جلسة مخصصة لديوان الخدمة المدنية قادمة

هكذا من الأهل

واذا رأيتم ان يضاف هذا الى جلسة النقاش ايضا الامر لكم، نكتفي هنا؟ من يؤيد ان نكتفي هنا بان الموضوع يضاف الى جلسة نقاش ديوان الخدمة المدنية والتوظيف كله؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٩ - الشكوى رقم (٦٢) تاريخ ١٩٩٠/١١/٤ مقدمة من المواطن عواد الجراوين، المستدعي مرمج من القوات المسلحة بناء على طلبه، بعد خدمة (١٥) عاما ثم عمل في وزارة الصحة ومؤسسة النقل العام، واستغني عن خدماته وعمره (٦٠) عاما ويطلب مساعدته حيث انه مقعد ويحتاج للعلاج الطبيعي المكثف.

(تري اللجنة جواز النظر وارسالها الى معالي وزير التنمية الاجتماعية)

سيادة رئيس المجلس: بنفس الطريقة على ما مضى سابقا

السيد المقرر:

٢٠ - الشكوى رقم (٦٣) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨، مقدمة من المواطن احمد نعمان اليماني - دائرة الجمارك، كان المستدعي احد موظفي الجمارك في شهر ٨/١٩٨١ ولغاية شهر ٨/١٩٨٣، حيث قدم استقالته، حصل على قرار تصنيف رقم (١٢٣) تاريخ ١٩٨٣/٨/٣، (وعاد بعد مليون واسطة كما يقول) للعمل في دائرة الجمارك عين من قبل ديوان الخدمة

المدنية براتب السنة الثالثة من الدرجة التاسعة بتاريخ ٨٧/١٠/٢٠ مضى على تعيينه ثلاث سنوات، ولا زال ينتظر تصنيفه وتعديل راتبه واحتساب خدمته السابقة يطلب المساعدة.

(تري اللجنة حفظ الشكوى لتعلق الموضوع بالاسس المرحية)

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢١ - الشكوى رقم (٦٤) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١ مقدمة من المواطن جمال اسماعيل احمد ويطلب المساعدة في اعادته الى الخدمة في سلاح الجو، حيث تم تسريحه في ٨/١/١٩٩٠، بناء على طلبه، وكان ينوي السفر الى امريكا من اجل الدراسة، ولكن الظروف الحالية حالت دون ذلك، (تري اللجنة حفظ الشكوى

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٢ - الشكوى رقم (٦٥) تاريخ ١٩٩٠/١١/٢٨ مقدمة من اصحاب سيارات الدبل كابرين في محافظة المفرق (١١٢ توقيع) يطلبون المساعدة في اعادة النظر في القرارات السابقة والتي تمنع ترخيص السيارات الدبل كابرين من خصوصي الى عمومي.

(تري اللجنة جواز النظر وارسالها الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية) سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٣ - الشكوى رقم (٦٧) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢ مقدمة من المواطن ابراهيم عبدالله الباشا، والمواطن عبداللطيف محمد طيلة يطلبان اثبات حقوقهم لدى الحكومة العراقية بعد ضم الكويت واستصدار تصاريح لاجراج معداتهم والياتهم من الكويت، وهم من الرعايا الاردنيين المقيمين في الكويت والعاملين بها منذ اواخر الخمسينات.

(تري اللجنة جواز النظر وارسالها الى معالي وزير العمل)

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

٢٤ - الشكوى رقم (٩٨) تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٥ والمقدمة من المواطن المتقاعد من القوات المسلحة الاردنية (سعيد جريس زيادات) الذي تم تعيينه في وزارة الخارجية عام ١٩٨٤، وقد فصل من عمله بسبب ارساله رسالة بالبريد دون ان يضع عليها طابع بريدية، ورفع قضية في محكمة العدل العليا، حيث ردت الدعوى.

(تري اللجنة حفظ الشكوى لوجود حكم

من محكمة العدل العليا)

توصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

سيادة رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

شكرا، البند الذي يليه السيد الامين العام

السيد الامين العام:

٣ - قرارات اللجنة الصحية وسلامة البيئة: (من الدورة العادية الاولى).

أ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦، والمتضمن البند (٣) من الاقتراح برغبة رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة والمتعلق بمحطة التنقية في الحربة السمراء.

ب - قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/٣/١٩، والمتضمن الاقتراح برغبة رقم (٥١) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي، حول صرف بطاقات تأمين صحي للفقراء.

سيادة رئيس المجلس: السيد مقرر اللجنة الصحية.

الدكتور عوني البشير - مقرر اللجنة الصحية وسلامة البيئة: بسم الله الرحمن الرحيم، اجتمعت اللجنة الصحية وسلامة البيئة بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٦ برئاسة سعادة الدكتور احمد عناب رئيس اللجنة ومقررها

هكذا من الاجل

سعادة الدكتور يوسف الخصاونة وحضور اصحاب السعادة الاعضاء السادة:

الدكتور علي الحوامدة، الدكتور سعد حدادين، الدكتور محمد ابو عليم، جمال الصرايرة، سلامة الغوري، المهندس فؤاد الخلفات.

كما حضر الاجتماع عطوفة امين عام سلطة المياه والري السيد معتز البليسي، رئيس بلدية الهاشمية في الزرقاء، رئيس بلدية ام الصليح وغريسا في الزرقاء، ومساعد مدير دائرة البيئة، مدير الصحة الزرقاء.

ونظرت اللجنة في البند ٣ من الاقتراح رقم (٦) المقدم من سعادة النائب السيد نواف الخوالدة، المتعلق بمحطة التنقية في الحربة السمراء، المحال على اللجنة من قبل معالي رئيس مجلس النواب في كتابه رقم ٤٠٩/١١/١٧/٣ تاريخ ٤٠٩/٢/٥.

وبعد دراسته دراسة وافية من قبل اللجنة، تنسب اللجنة احالة هذا الاقتراح لمعالي وزير المياه والري.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

سيادة رئيس المجلس: الاستاذ عبد الكريم.

معالي وزير العمل: شكرا سيدي الرئيس، حقيقة انا اريد ان احتج على هذه التسمية، تسمية محطة التنقية بانها محطة تنقية الحربة الساء هي تسمية غير صحيحة، وكنت بصفتي نائب المنطقة قد طلبت من معالي

وزير المياه والري تغيير هذا الاسم لانها لا تقع حقيقة في اراضي الحربة السمراء، فالحربة السمراء من اراضي المفرق ومحطة التنقية مقامة على اراضي تابعة لاراضي الزرقاء ولدي ارقام الاحواض واسماء الاحواض وارقام القطع، اهل هذه المنطقة يحتجون على تسمية محطة التنقية باسم بلدتهم وباسم اراضيهم وهي واقعة خارج اراضيهم ويفصلها عن هذه الاراضي واد سحيق هو وادي الضليل، لذلك ارجو عدم تسميتها باسم محطة تنقية الحربة السمراء وتسمية الامور باسمائها وشكرا سيدي الرئيس.

سيادة رئيس المجلس: من المسؤول يا ابو محمد؟

معالي وزير العمل: مش شغلي يا سيدي.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، استاذ سليم.

السيد سليم الزعبي: سيادة الرئيس الحقيقة انا مش عارف شورأي اللجنة؟ يعني انا كنت اتخى من خلال لقاء اللجنة مع امين عام سلطة المياه ورئيس بلدية الهاشمية في الزرقاء والى اخره ان تقدم لنا اقتراح محدد، والا ماهي الجدوى من احالة هذا الاقتراح الى اللجنة الصحية كان احالتها من الاول الى معالي وزير المياه والري وفرنا مرحلة كبيرة من البحث والجدال حول هذه القضية، فحقيقة انا مش شايف شيء غير ان احالة كأنه فعلا اقتراح برغبة مش قرار لجنة، ارجو ان يبحث هذا الامر.

سيادة رئيس المجلس: شكرا مقرر اللجنة.

السيد المقرر: الصحيح اثني على ما تفضل به سعادة النائب الزعبي، وكان رأيي نفس رأيه بانه ليس هناك قرار للجنة وكانت عملية احالة فقط، الصحيح استشرت رئيس اللجنة السابق الدكتور احمد عناب وكان له رأي فاعتقد انه هو يستطيع ان يجيب عن هذا السؤال والاستفسار.

سيادة رئيس المجلس: الدكتور احمد عناب.

الدكتور احمد عناب: لقد اجتمعت اللجنة مع جميع المعنيين في وزارة المياه والري ووزارة الصحة ورئيس بلدية الزرقاء والقرى الاخرى واتفقنا جميعا ان نحال الى وزارة المياه والري لان وزير المياه والري اجاب:

ان هناك لجنة وهناك وفود او شركة المانية تقوم بدراسة جدوى عملية جديدة لهذه المسألة وستحال الى الحكومة، يعني نحيل القرار ونبلغهم فيه في مدى (ثلاثة) اشهر وهذا ما كان والى الان نتنظر، شكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ نواف الخوالدة.

السيد نواف الخوالدة: شكرا سيادة الرئيس، سيادة الرئيس مشكلة التنقية هي مشكلة اصبحت تهدد السكان والمجاورين والقرى وخصوصا عمان سيل الزرقاء، سيل الزرقاء على ضفافه اصبح مهلدا، الان هو مطروح على وزارة الري لكن عمان معني في هذا الموضوع هي وزارة البلديات والبيئة ووزارة

الصحة، فاني اقترح ان الثلاثة وزارات هي معنية بحل المشكلة من جلورها وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الدكتور محمد الزين.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكرا سيدي الرئيس، الحقيقة استاذن ايضا معالي زير الصحة زميلي، لقد قمت بزيارة الى محطة الحربة السمراء اكثر من مرة ومن ثم كان هناك اجتماع مع معالي وزير المياه من حيث المياه العادمة التي يتخرج من المحطة هي صالحة لدي الحضر والمطبوخة وليس المأكول، ولذلك كان هناك اتفاق مع معالي وزير المياه كما تفضل اخي رئيس اللجنة الصحية بان هناك شركة وشركة متخصصة في موضوع تنقية المياه العادمة ستاتي ضمن فترة زمنية محددة من اجل معالجة هذا الوضع، واني استطيع ان اقول وليست المشكلة الوحيدة الموجودة في محطة تنقية الحربة السمراء بل هنا عدة محطات تنقية ايضا فيها نفس المشاكل ولكنها مشاكل فنية ضمن فترة زمنية حسب ما علمت من معالي وزير المياه ستوصل هذه الشركة لحل هذه المشكلة وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، موافقة على تنسب اللجنة؟ موافقة.

السيد المقرر:

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة الصحية وسلامة البيئة

هكذا من الأهل

بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ برئاسة الدكتور احمد عناب رئيس اللجنة وحضور اصحاب السعادة السادة الاعضاء:-

الدكتور سعد حدادين، الدكتور محمد ابو عليم، سلامة القويري، جمال الصرايرة، المهندس فؤاد الخلفات، وتقيب بمعدرة سعادة الدكتور علي الحوامدة، وتقيب بدون عذر سعادة الدكتور يوسف الخصاونة.

ونظرت اللجنة في الاقتراح رقم (٥١) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي، المتعلق بصرف بطاقات التأمين الصحي للفقراء الحال على اللجنة من قبل معالي رئيس مجلس النواب في كتابه رقم ٦٠١/١١/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٠/٢/١٨ وبعد المداولة والمناقشة توصي اللجنة بصرف بطاقات تأمين صحية للفقراء بعد اجراء المسح الاجتماعي لكل حالة على حدة من صندوق المعونة الوطنية التابع لوزارة التنمية الاجتماعية كما هي العادة.

اما بالنسبة للبند الثاني من الاقتراح وهو حول تحويل العاملين بالمياومة الى الراتب المقطوع ما امكن ذلك ليستفيدوا من امتيازات التأمين الصحي والضمان الاجتماعي والاجازات السنوية والعرضية والمرضية.

فقد قررت اللجنة تحويل هذا البند الى الحكومة لدراسته.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة

على قرارها.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الدكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي: بسم الله الرحمن الرحيم، ان صرف بطاقات التأمين الصحي للفقراء تتم الان عن طريق التنسيق بين وزارتي التنمية الاجتماعية والصحة ولكن اعتراضا ولائها مركزية وفيها شيء من التعقيد والتشدد، والمطلوب تبسيط الاجراءات وتفويض المديرية صلاحيات المركز، وكما اتفق على الحكومة ان توسع دائرة التأمين الصحي للخاضعين لقانون الضمان الاجتماعي ممن لا يشملهم قانون التأمين الصحي ذلك لان هؤلاء يرتبطون بهذه المؤسسة ويدفعون لها مبالغ شهرية وهي لا تدفع لهم الا عند بلوغ سن (الستين) الا اذا اصابوا بعلة مرضية قبل هذا السن، فالعدالة تقتضي ان يتحمل صندوق الضمان الاجتماعي عبء التأمين الصحي.

واما بالنسبة للقضية الثانية تحويل العاملين بالمياومة الى الراتب المقطوع فانا اطالب ولو كان مساويا لانه يحقق الاهداف التالية:

١ - الاستقرار الوظيفي وهذا بدوره ينعكس ايجابا على مستوى الاداء ويعمق صدق الانتفاء الوظيفي.

٢ - تحقيقا للعدالة وقطعا للاهواء والمزاجية التي قد يمارسها المسؤول المباشر وهنا لا اتهم، ويعتبر هذه الاجراءات ولو كانت تعمفية محسنة حيث لا يمكن للعامل بالمياومة ان يطعن بهذا القرار.

٣ - حتى يستفيدوا من بطاقتي التأمين الصحي والتموين ومن الاجازات السنوية والعرضية والمرضية وهم غالبا من الشرائح الفقيرة.

واخيرا حتى يرحمنا الله ويرزقنا وينصرنا وقد ورد (وهل ترزقون وتنصرون الا باضعافكم، ارحموا من الارض يرحمكم من في السماء) وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: معالي الدكتور محمد الزين.

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة: شكرا سيدي الرئيس، الحقيقة انا احب اجيب على البند الاول، الحقيقة ما يزيد عن (٩٠) الف ممن يحمل بطاقة مقتدر، وكما يفصل سعادة الدكتور الكوفحي بانه اي حابه تأتي الى وزارة الصحة تحال الى وزارة التنمية الاجتماعية واذا ثبت عدم مقدرة هذا الشخص يعطى بطاقة غير مقتدر تأمين صحي، اما بالنسبة للمطلبة تفويض صلاحيات الى مدراء الصحة بتوقع يمكن سعادة الزميل يستطيع ان يجيب عنها بذلك شكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيادة الرئيس، موضوع صرف البطاقة الصحية للمعالجة المجانية للفقراء اعتقد عندما زار معالي وزير الصحة السابق مدينة الزرقاء طرح هذا الموضوع، سمعت منه ان هناك تعليمات لوائح من مجلس الوزراء

السابق، ان هذه البطاقة تمنح للعائلة التي يثبت ان دخلها اقل من (٥٠) دينار شهريا، ولذلك اقترح ان يعاد النظر في هذه اللوائح والتعليمات بحيث يرفع صرف البطاقة الصحية لكل عائلة يكون دخلها اقل من (مئة) دينار يرفع لمئة دينار مش (٥٠) دينار، واطلب من المجلس الكريم ان ينظر الى هذا الموضوع بدراسة كاملة واعية حتى يستفيد من المعالجة المجانية الصحية اكبر قطاع ممكن من ابناء هذا البلد وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ احمد الكفاوين.

السيد احمد الكفاوين: شكرا سيادة الرئيس، هو الحقيقة توصيات اللجنة يعني التوصية الاولى تحصيل حاصل في كل معاملة ترد للتنمية الاجتماعية ويثبت فقر العائلة تصرف لها بطاقة تأمين صحي، واما التوصية الاخرى فهو امر كذلك الامر لا بد ان تمر على الجهات الرسمية حتى يرتقي الموظف من مياومة الى مقطوع او ما شابه ذلك، ولذلك لا اري ان هنالك توصيات شكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، معالي عبدالمجيد الشريدة.

السيد عبدالمجيد الشريدة: شكرا سيادة الرئيس، بطاقة التأمين الصحي هي معنية فيها وزارة التنمية وصندوق المعونة الوطنية، بلغ ما يستفيد من التأمين الصحي حتى هذا العام بحدود (١٤) الف عائلة، وكل من يثبت فقره وياخذ معونة من الصندوق يصبح من حقه تلقائيا ان يكون له بطاقة تأمين صحي انما

هكذا من الأهل

وتكاليف العلاج احيانا تكون كبيرة.

فاقتراحي المحدد ان نطلب من الحكومة وشيء من الاستعجال دراسة امكانية ان تشمل مظلة الضمان الجانب الصحي من حياة المشمولين واعتقد انه يستحق الاهتمام وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، هذا الاقتراح مطروح على الاخوان؟ الاستاذ ابو طلال.

السيد نايف الحديدي: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيادة الرئيس، الضمان الاجتماعي يشمل بعض القطاعات، وهذه القطاعات طبعا الاحصائيات ليست موجودة لدينا، وكذلك القوات المسلحة مشمولة ايضا فلم يبقى الا القليل القليل من عامة الشعب الذي لا تطلوه هذه التعليمات والاورام الصادرة بهذا الخصوص، ولذلك ارجو واقتراح تعميم التأمين الصحي على عموم ابناء الشعب اسوة بالدول التي سبقتنا في هذا المضمار، والسلام عليكم ورحمة الله.

سيادة رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الدكتور احمد عتاب.

الدكتور احمد عتاب: شكرا سيادة الرئيس، لاشك ان التأمين الصحي يشمل القوات المسلحة والموظفين طبيا هناك التأمين الثالث نحن بصدد عمل عملية تأمين ثالث لجميع المواطنين الغير عاملين في القوات المسلحة والموظفين، نرج ان نبحت هذه الامور تحت عملية التأمين الثالث للمواطنين والذي ذكرهم السيد ابو طلال في موضوعه واطن ان الوزارة

الحصول على ان يكون من ضمن شرائح الفقر هنالك تعليمات صندوق المعونة الوطنية تصطدم بتعليمات صندوق المعونة الوطنية اي من هو الذي يستفيد من هذا الصندوق؟

هنالك لاشك في اجراءات كانت صعبة جدا ولكن ايضا ذلك بتعليمات جديدة اصبحت سهلة، واعتقد ان في المستقبل القريب رايح مهيا يخصص للصندوق لن يستطيع ان يفي بما يرد الى الصندوق، في حين كانت التعليمات السابقة تمنع بالفعل بعدة عقبات تحول دون وصول شرائح الفقر الى الاستفادة من هذا الصندوق، لذلك ما اود ان اقله من التعليمات التي عدلت هو اننا رفعنا كما تفضل اخي النائب هو اننا رفعنا خط الفقر الى (مئة) دينار اي ما دون (المئة) دينار دخل من جميع المصادر يستطيع ان يستفيد من صندوق المعونة الوطنية، ولا استطاع ان اقول اننا اذا رفعنا هذه النسبة سوف يكون عدة صناديق مثل هذا الصندوق لا تفي لشرائح الفقر الموجودة شكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ احمد الازايدة.

السيد احمد قسطين: شكرا سيادة الرئيس، الحقيقة الاقتراح الوجيه هو الذي اعتقد انه يستحق من الاخوان ان يقره ويطلبوا من الحكومة دراسته هو ان يكون الخاضعين للضمان ان يشمل الضمان موضوع تأمينهم صحيا، لان عدد هؤلاء عدد كبير جدا حقيقة وبعضهم او كثير منهم بالمياومة، والفئة التي تستفيد من صندوق المعونة الوطنية فئة قليلة من بين هؤلاء وبعضهم حقيقة يعتبر تحت خط الفقر

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الثانية المنعقدة يوم الاربعاء الموافق ١٩٩١/١/٢ م ٥٥

سيارة، انتهت المهمة ليش اضعه براتب مقطوع انا ودائم، في ذلك الشهر الذي عمل به لدى الحكومة يكون مؤمنا هذا الامر الاول.

الامر الاخير بالنسبة للموظفين سيدي يعني ميزانية صندوق الضمان الاجتماعي تزيد عن (١٢) مليون دينار هذا بس لموظفي الحكومة وبالسعر المخفض جدا، القوات المسلحة مؤنة فنطلب اذن الدخول في عالم التأمين اصحي بالتدريج ووفق امكانات الدولة ووافق اللجنة على احالة الامر برمته الى الحكومة باجهزتها المختلفة.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، الدكتور على الحوامدة.

الدكتور علي الحوامدة: شكرا سيادة الرئيس، لقد درست اللجنة الصحية مع عشرة نواب الاوضاع الصحية بشكل عام في المملكة بخاصة بعد الموافقة على الغاء قانون المؤسسة العلاجية، وقد وعد معالي وزير الصحة السابق واعتقد ان وزير الصحة الحالي سيولي هذا الامر عناية وارجو ان يحدد موعد لمناقشة هذا الامر لان لدى اللجنة الصحية مشروع متكامل ونتتظر جواب معالي وزير الصحة الحالي لعله يقدم ايضا دراسة كاملة لان الموضوع متشعب ولا بد من ايصال المواطن الى درجة من تامينه صحيا على ان يدفع هو جزء والجهة التي توظفه او يعمل لديها جزء اخر ان شاء الله في المستقبل.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، هناك اقتراح وتم تأييده من اكثر من زميل، فهو تحويل الامر الى الحكومة مع ملاحظات الاخوة

عازمة على هذا كما علمت سابقا واطن قد بحثنا هذا في اللجنة الصحية في السنة السابقة وشكرا.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، في اقتراح كان بتحويل الموضوع للحكومة لدراسة هذا الامر وتقديم مقترحات حول رفع الخط الى درجة معينة، الدكتور عبد الله النصور.

الدكتور عبد الله النصور: سيدي الرئيس، بصراحة انه لا يراد لاردي ان يموت او يمرض بسبب فقره هذا هو الشعار، بالمقابل فيه عندنا المحدودية المالية هذه حقيقة، الان في عندنا الضمان الاجتماعي امر يحال له امر، الضمان الاجتماعي لا يستطيع ان يغطي المواطنين ويغطي المتسبين الى الضمان الاجتماعي لان اموالهم فهو يطول فتنة من الناس.

الفئة الثانية موضوع العلاج فهي العاملين بالحكومة من المياومة ان تثبتهم لاجل ان يؤمنوا صحيا هذا سوء ادارة للأسف الشديد، نأتي نقول والله ثبتناكم من اجل ان تؤمنكم صحيا لا بتأمينكم صحيا بمقدار في حالة الفقر وفي حالة المرض الشديد وفي حالة عدم القدرة، اما اثبت في جهاز الحكومة مشان يستفيد من الضمان والله هذا يعني نحدث ترهل وتسبب في هذه الدولة بحجة ان قلوبنا على هؤلاء الناس، قلوبنا هي معهم فعلا لكن سيدي لدي اقتراح احيله للحكومة ضمن الدراسة:

ان من عمل براتب مقطوع ولو ليوم واحد يصبح مغطى بالتأمين الصحي لذلك الشهر، لانه ييجوز وزارة التأمين بتجيب واحد ينزل

هكذا من الأهل

الكرام، وموضوع ما اشار له الدكتور علي هو ايضا في طريقه للنقاش والوضع الصحي العام فهل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة.

وجزاكم الله كل خير.

السيد الامين العام:

٩ - مايجد من اعمال.

سيادة رئيس المجلس: الاخ ابو طلال.

السيد نايف الحديد: بسم الله الرحمن الرحيم، سيادة الاخ الرئيس السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اقترح على الاخوة النواب التضامن بقوة مع الاخوة الارثوذكس ضد موقف سيادة البطريرك ذيودوروس الذي تطاول على بيع مقابر اباائهم واجدادهم الى دولة اسرائيل وتكليف سماحة وزير الاوقاف في متابعة هذه القضية التي تهمنا جميعا، والسلام عليكم ورحمة الله.

سيادة رئيس المجلس: شكرا، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

١٠ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

سيادة رئيس المجلس: الجلسة القادمة الساعة الخامسة مساء يوم الاحد.

اذا سمح لي الاخوان حقيقة قبل انهاء الجلسة، ارجو من الاخوان الافاضل ان يتفضلوا علينا بالمساعدة والعون في تفعيل دور المجلس في جلساته والسير اثناء الجلسات ابتداء وانتهاء، نيبب بالاخوة الافاضل ان يساعدونا في ذلك، النظام الداخلي حقيقة كفل انتظام الجلسات، لان كل اخوانا حقيقة حريصون كل الحرص على ذلك وليس فيهم من يريد الا الخير لهذا المجلس واجراءاته وعمله لكن فقط من باب التذكير.

النقطة الاخرى وزعنا على الاخوة الافاضل امتياني باقتراحات محددة لكي ننظم هذه الاقتراحات في خلاصة نهائية وتقدم الى مجلسكم الكريم لتعرض عليكم في جلسة خاصة بهدف تفعيل دور المجلس وتحقيق ما نرغبون فترجو ايضا تبنيها واعادتها الى الامانة العامة ارجو هذه النقاط تأخذوها بعين الاعتبار

(انتهت الجلسة)

هكذا من الأصيل